

بعض المؤشرات لتحليل شروط إخضاع قوة العمل في الجزائر
**Some Indicators for Analyzing the Conditions of
 Submission
 Labor power in Algeria**

عبد المومن فؤاد،

جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2،

fouadiabdelmoumen@gmail.com

سعد بشاينية،

جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2،

bensaadsaad17@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2025/12/06

تاريخ الاستلام: 2025/09/18

ملخص:

يمثل مفهوم الإخضاع عموماً أهمية استراتيجية في النظرية السوسيولوجية لتحليل العلاقات الاجتماعية، فالنظم الاجتماعية من منظور البنيوية الوظيفية، تتكامل من أجل توازن النظام. إن توازن هذا الأخير لن يتحقق من خلال التناغم بين الأدوار والوظائف إلا باستخدام القوة والعنف بالمعنى السياسي. تقودنا هذه الديناميكية التحليلية في سياق التمايز الاجتماعي النمطي للمجتمعات الرأسمالية بأشكالها المختلفة، عند تناول مسألة الإخضاع إلى قراءة سوسيولوجية بنيوية تستند إلى تحليل تاريخي لتشكيل الهياكل والأنظمة التي كرسّت وحققّت عملية إخضاع قوة العمل بشكل عام، وقوة العمل الصناعية بشكل خاص.

إن دراسة إخضاع قوة العمل ضمن سوسيولوجيا العمل تشكل على المستوى الإبستمي عنصراً أساسياً في وصف علاقات العمل. إن التحليل المادي التاريخي

عن بعض المؤشرات لتحليل شروط إخضاع قوة العمل في الجزائر..... عبد المومن فؤاد،
بشائية سعد

لسيرورة تشكل الظاهرة عزز لدينا فهم علاقات القوة منذ دخول العلاقات
الرأسمالية الاستعمارية التي تميزت سياسيا بالعنف، اقتصاديا بالنهب
والاستغلال واجتماعيا بتدمير النسيج الاجتماعي الثقافي بكل معانيه الرمزية
الدالة عليه. ويُعد استمرار عملية الإخضاع بعد الاستقلال امتدادا تاريخيا
لتشكل العلاقات الاجتماعية قائم على شرطية أدائية إخضاعية لقوة العمل
هذه ضمن علاقة غير متكافئة بين الرأسمالية وهوامشها التي تنتهي إليها
الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الخضوع، قوة العمل، العلاقات الاجتماعية الإنتاجية،
الاغتراب.

Summary: The concept of subjugation generally represents a strategic importance in sociological theory for analyzing social relations. From the perspective of functional structuralism, social systems integrate to maintain the system's balance. This balance, however, cannot be achieved through harmony between roles and functions alone but requires the use of power and violence in the political sense. This analytical dynamic leads us, in the context of the typical social differentiation of capitalist societies in their various forms, to a structural sociological reading based on a historical analysis of the formation of the structures and systems that have entrenched and realized the subjugation of the labor force in general, and the industrial labor force in particular. The study of the subjugation of the labor force within the sociology of work forms, at the epistemic level, an essential element in describing labor relations. The historical materialist analysis of this process has deepened our understanding of power relations since the onset of colonial capitalist relations characterized politically by violence, economically by plunder and exploitation, and socially by the destruction of the social and cultural fabric with all its symbolic meanings. After independence, the

process of subjugation continued as a historical extension of the formation of social relations based on performance-dependent subjugation of the labor force within an unequal relationship between capitalism and its margins, to which Algeria belongs.

Keywords: Submission, labor power, productive social relations, alienation.

عبد المومن فؤاد fouadiabdelmoumen@gmail.com

أولا. مقدمة:

إن مرد التحليل السوسيولوجي في الوقت الراهن للبنيات والتكوينات الاجتماعية النامية المتطلعة بدناميكيها الداخلية الخاصة يستوجب منا إعادة النظر في الجهاز المفاهيمي للنظرية الاجتماعية ليس فقط الكلاسيكية منها، بل والحديثة كذلك، فالقضية "الإبستمية" لهذا المسعى تتجاوز بعدي المكان والزمان كحالة وجودية صماء تتحرك وفق منطق تراكمي للوقت المحدد بفيزياء الكون إلى التعاطي مع دلالات المكان المشبع بالفعل المتفرد للذات الإنسانية التي تُسخر المكان وأدواته ليتحول إلى زمن مُدرك قابل للاستيعاب و التحكم فيه، و الذي قد يقصي فيه المفهوم النظري عموما زمن الفاعلين الحقيقيين في بنيتنا المحلية فحسب بل وتُحكم هذه السوسيولوجيا قسرا نمذجة أصولية للحالة التاريخية الأوربية التي تعتمد على فهم معنى الفعل أو السلوك عبر كينونة تحكمها القوة و العنف والسلب والاضطهاد كذلك.

إن الحالة الرأسمالية التي أنتجت خطابا سوسيولوجيا هي حالة متفردة تاريخيا حاولت من خلاله ترويض الزمن وكبح تسارعه من أجل الحفاظ على الملكية والسلطة، فالسوسيولوجيا الكلاسيكية والحديثة تجسر الفجوة بين حاجة الملاك وهيمنتهم وتمديد ذلك باتجاه المكان، الآخر، مكان المستعمرين المضطهدين المستغلين المقهورين الذين يعيشون زمنا تحدد أطهرهم المعرفية والقيمية المتوارثة بإيقاع الزمن الخاص بهم الذي يتحدد بحاجاتهم الخاصة

عن بعض المؤشرات لتحليل شروط إخضاع قوة العمل في الجزائر..... عبد المومن فؤاد،
بشائنية سعد

التي تتجاوز الحاجات القاعدية الى حاجات مدركة خارج ايقاع زمن النسق
لرأسمالي.

إن القراءة المتأنية لحقيقة إخضاع قوة العمل عموما تجد صداها في
فهم السيورة التاريخية لتشكّل علاقات الإنتاج الرأسمالي في الجزائر،
فالرهانات الدينامية المحددة لشكل العلاقة التي تحددها الحاجات والمصالح
المتباينة للأفراد نستدل عليها على امتداد هذا المقال بالفكرة الماركسية (1)
لإيصال المشهد الوجودي الذي تمكنا منه المادية التاريخية كمسعى منهجي
علمي يؤمن لنا تحليلا سببيا لدور علاقة الإنتاج في تشكيل العلاقة الموصوفة
بالإخضاع لقوة العمل.

عند هذا المستوى يصبح تاريخ العمل أداة فعالة في تأمين القراءات
المتعددة لمسارات إخضاع قوة العمل وذلك بحسب سياقات تشكل التكوينات
الاجتماعية الاقتصادية عبر التاريخ، ومن ثم نمذجة حالة الإخضاع سوف
تحددها المرحلة النوعية التي عرفتها تلك التكوينات، فتناظر السياقات المحددة
هنا وهناك لا تمنحنا القدرة النظرية لإسقاط المفاهيم الدينامية للتحليل
الجدلي التاريخي على الرغم من أن السياق الرأسمالية الاستعمارية في الجزائر في
القرن 19 هي حالة ولدتها الرأسمالية المركزية ذاتها التي مكنت كارل ماركس.
باقتدار من القيام بفك شفرة التراكم الرأسمالي. إن حالة الإخضاع عند
الحديث عن التكوين الاجتماعي الاقتصادي الجزائري بقدر تجذر الفهم من
خلال العلاقة المادية التي تقوم عليها الماركسية على المستوى الاقتصادي يقدر
ما يتعين علينا الإحاطة بالتفسير السوسيولوجي المتعدد لفهم خصوصيات
البنية المحلية، وإدراك السياقات المغيرة التي لم تكن ضمن مجالات الإدراك
النظري المشكل للفهم الاقتصادي لها.

ثانيا - المتصل السوسيو تاريخي في إدراك فعل الإخضاع

يمنح التصور السوسيولوجي للاقتصاد حدودا كبيرة للفهم الموضوعي للحقائق ضمن متصل الحاجة الاجتماعية، لكن تفعيل هذا الفهم يبقى حبيس السياجات الصلبة الداعمة لتتالي التراتبيات التي يحددها بالمشهد النسقي للمجتمع المؤمن لتواتر المصلحة وفق تجاذبات القوة التي يفرضها منطق الهيمنة بمختلف مستوياتها.

إن المقدمات التأصيلية للبناء النظري في علم الاجتماع القائم على الحقائق التاريخية يستمدّها من الوقائع والأحداث الاقتصادية المتعاقبة والمتواترة والمتراكمة كذلك كهيكل وأحجام وقيم مالية ليستند عليها البناء الاجتماعي. إن الاعتقاد بصلابة المعطى الاقتصادي من حيث ارتكاز البنى السياسية والثقافية عليه، يبقى محل تساؤل، بل ويجعلنا نعيد طرح سؤال الوجود المتعلق بحدود تمركز الفرد أو الإنسان في الكون، ومن ثم قد نتصور أن الاقتصاد من حيث أنه يؤمن ويوفر الحاجات يبقى رهن الحاجة التي تتجسد في الاشباع الحدي الذي تعززه كثافة عاطفية لمشاعر وقيم الأفراد والجماعات. تناول كارل ماركس Karl Marx (1818-1883) بإسهاب سيرورة التطور الاقتصادي للمجتمع الرأسمالي، وهي سيرورة محايدة للإخضاع المادي والرمزي للقوى العاملة، عرفت مع التطور المادي للملكية وسائل الإنتاج استغلالا يجد دلالاته في فصل والتفكيك في كينونة الإنسان، إن دلالة هذا التمهصل تعود لعلاقة العمل التي تمثلت في ظل علاقة الإنتاج بفصل المنتج المباشر عن وسائل الإنتاج وصاحبها تملك صاحب العمل لقوة عمل العامل. إن بلوغ قوى الإنتاج المادية في المجتمع مستوى عالي من التطور يدخلها في تناقض مع علاقات الإنتاج السائدة التي تعبر عن ملكية وسائل الإنتاج بشكل قانوني واجتماعي مما يستدعي تحولات جذرية في البناء الاقتصادي والاجتماعي، ويتجلى ذلك في الثورة الاجتماعية وتغيير في الأساس الاقتصادي في المجتمع وينجم عنه بدوره تغييرات في البنية الفوقية القانونية، السياسية، والفكرية (2).

عن بعض المؤشرات لتحليل شروط إخضاع قوة العمل في الجزائر..... عبد المومن فؤاد،
بشائية سعد

عند هذا المستوى من التصور أظهر هربرت ماركيوز (3) اتساع أفق التحليل الماركسي في شموليته، حيث أوضح أن إظهار كيف تتحول الذات الفردية (الإنسان)، فالنظرية الماركسية - كما بين ذلك - لا تكتفي بمعالجة القوانين والعلاقات الاقتصادية بشكل منفصل عن الروابط السياسية والاجتماعية، بل يرى ان علاقات الإنتاج تتطور بشكل تاريخي وتتشكل مع حياة الناس وتجربتهم الواقعية، لهذا لا يجب أن ننظر للعمل على أنه نشاط اقتصادي فقط، بل هو نشاط ملازم لوجود الإنسان ينمي كينونته الطبيعية ويحولها لنواة صلبة هي من تتحكم في الاقتصاد.

انطلاقا من هذا البراديغم القائم على العلاقة الجدلية بين الذاتي والموضوعي، أي الفرد وموضوع الاقتصاد يفتح لنا مسارات تفسيرية لفهم العلاقة بين الإرادة السياسية المولدة للحالة الاستعمارية كتفسير مركزي ذاتي، وتتواتر القراءة التحليلية عند تشكل الظاهرة كحالة تاريخية قائمة على ثنائية قوى الإنتاج وعلاقاته التي شكلت أرست بمنظومتها الكولونيالية لعلاقة اجتماعية إنتاجية خاصة ذات تردد إخضاع لدرجة كبيرة، لكن راهن العلاقة هذه بالحالة التي آلت إليها البنية جعلت من الإرادة الذاتية للفرد الجزائري التي أخذت على عاتقها إعادة تشكيل المشهد الاقتصادي السياسي وتجذيره انطلاقا من الفعل الثوري الوطني باتجاه تغيير علاقات القوة واستبدال إحلالي لفاعلين اجتماعيين آخرين يمثلون القوى الحية الصاعدة في الجزائر، ومن ثم السعي لهيكلية اقتصادية جديدة مست مختلف البنى والانساق (أحجام الاستثمار، مستويات الاستهلاك والإنتاج، ...الخ)، التي بدورها عدلت على مستوى نوعية العلاقة الاجتماعية الإنتاجية القائمة على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، ومنه التعزيز الوجداني للذات التي دمرها الاستعمار.

إن تحليل العلاقة الرأسمالية الاستعمارية من حيث الأدوار التي تلعبها الدولة على المستويين الاقتصادي والسياسي يظهر تواترا بين الاشراف على

تنظيم العمل والإنتاج من جهة، وإدارة الصراع الطبقي من أجل تحقيق التوازن المطلوب لاستقرار النظام الاجتماعي من جهة أخرى كما شرح ذلك بولانتزاس (4)، فعند التأسيس لذلك في السياق الاستعماري، فعلت الدولة المركزية أدوات القهر والاستعباد المباشر منذ البداية لإخضاع الساكنة لمنطق الاستحواذ القسري للأرض والأشخاص، للجغرافيا والتاريخ، للثقافة والهوية. إن لحظة الوجود الاستعماري الذي بات امرا واقعا لأزيد من قرن ونيف كثفت ولخصت انطولوجيا حقيقة العلاقة الرأسمالية من حيث حجم العنف والدمار المادي الذي ألحقته بالممتلكات والأشخاص، ومن حيث الأنانية المفرطة كذلك للتملك وفق التمرکز على الذات الغربية المسيحية. فبالإضافة الى شراسته التي تولدت وفق آلية التراكم الموسع لرأس المال أصبح الشحن العاطفي التدميري المبني على سمو الآخر (التعاليم البروتستانتية على حد تعبير فيبر) التي يقوم عليها النظام الرأسمالي في عمومها أكثر حسما في تغيير المشهد الاقتصادي الاجتماعي إلى غير رجعة (5).

ثالثا. جدلية تشكل هيمنة الدولة

تمدنا النصوص السياسية والقانونية والأيديولوجية المؤسسة لقيام الدولة الحديثة بخطاب متجذر يدعو للامتناع من حيث مضامينه العاطفية ذات الصلة بالعلاقة الاجتماعية الدامجة لقيم تمجيدية للفرد وحرية العمل والتملك بممارسات قهرية عليه وإخضاعية لقوة العمل واستيلابية لهويته الإنسانية، فالاستخدام الدولي لهذه الأدوات كما حلل ذلك لويس ألتوسر يهدف دائما إلى إعادة انتاج هيمنتها، كل سلطة تعتمد لتثبيت قوتها على أجهزة وأنظمة تدعم مصالحه (6) وبالعودة إلى الأدوار الاستراتيجية للدولة الرأسمالية من منظور التحليل المادي للبنى الرأسمالية، كما أوضح ذلك بإسهاب في هذا الشأن بولانتزاس بأن أجهزة الدولة لها دور تكويني في إعادة إنتاج علاقات الطبقات السلطوية (7)، فبقدر واقعية هذا التحليل في نعت الحالة الرأسمالية

عن بعض المؤشرات لتحليل شروط إخضاع قوة العمل في الجزائر..... عبد المومن فؤاد،
بشائية سعد

بقدر ما تشوش الوقائع التاريخية والاحداث على هذا الاسقاط النظري في الحالة الجزائرية، فالدولة الرأسمالية كمنظومة معقدة من العلاقات، متجذرة في صلب العمليات الإنتاجية، هذه المنظومة تعيد إنتاج العلاقات الطبقية على المستويين الأيديولوجي والسياسي، في حين يتسع تقسيم العمل الاجتماعي عبر مؤسسات الدولة، ليشكل أساسا يحدد وضع الأفراد في المناصب والوظائف الحيوية، بناء على علاقات الملكية والانتماء الطبقي كما تدعم الدولة سيطرة الطبقة الحاكمة من خلال ترسيخ التراتب والمركزية والانضباط، وتعمق التمييز بين العمل الذهني والعمل اليدوي، مما يرسخ الفصل الطبقي؛ إذ يقصى العمال عن الأنشطة الذهنية ويحتكرها وكلاء الدولة في المناصب التنظيمية والتمثيلية. وهذا الفصل يشكل بنية معرفية وسلطوية، تمنع غالبية الشعب من امتلاك الخبرات الذهنية والتقنية التي تؤهلهم للتقدم أو المشاركة في اتخاذ القرار، وتبقيهم في وظائف يدوية هامشية.

غير أنه في حالة الحديث عن محورية العلاقات الإنتاجية في منظومة العمل في الجزائر غداة الاستقلال أمر غير واضح فالشروط الموضوعية لمعاينة ذلك لا تؤمن لنا وضوحا في تلك العلاقة، فما كان يحدث على مستوى التفعيل الأدوات للدولة الوليدة هو عملية إحلال واستبدال استراتيجي، إرادي وإيزاحي لإعادة تشكيل العلاقات وفق محورية غير إنتاجية تقوم على الدور المحوري للدولة الاجتماعية في إعادة رسم الخريطة والأدوار والمواقع وفقا للأرصدة والرساميل الجديدة لمختلف الفئات والشرائح الاجتماعية

إن الأدوات السياسية والأيديولوجية من حيث انعدام توجيه مساعي بناء الدولة الجزائرية على المستويات ذات الصلة بالاقتصاد سرع من تبني استراتيجيات تنموية قائمة على فكر مغاير متجذر في نقد المقومات النمطية للمنظومة الرأسمالية وفي إعادة الحياة لكينونة الانسان الجزائري الذي بدأ منذ اللحظات الأولى للاستقلال ظل باهت لا يقدر على النهوض والحركة. إن

حدود التفعيل المناهض للراهن الاستعماري في الجزائر اعتمد على خطاب مناهض لمختلف القوى الاجتماعية السياسية التي دعمت الاستعمار (8). وكل الفئات الاجتماعية التي قد تحمل على عاتقها المشروع الرأسمالي. وعليه، فتثبيت الحقل الاقتصادي الجديد لعلاقات انتاج في ظل غياب تطور قوى إنتاج المصاحبة لها لم يحقق خضوع قوة العمل من خلال انتزاع فائض القيمة المطلق والنسبي، بل كان يتم من خلال اللاحق الاقتصادي لمقومات البنية المحلية وتكريسها كبنية طرفية مولدة للفائض عبر العلاقة غير المتكافئة بين المركز والأطراف. إن منطق الإخضاع هنا يقع على صعيد علاقة التبعية الاقتصادية بين المركز والأطراف، أي عبر اليات الاستعمار الجديد الجيوسياسية وتتواصل عملية إعادة إنتاج ذلك بالاستمرار عبر شبكات الدولة السياسية والأيدولوجية.

رابعا. الكولونيالية والمسار الإخضاعي

إن انتشار آليات السيطرة والإخضاع ضمن مختلف أجهزة الدولة، مدفوعا بعلاقات الاستغلال الاقتصادي، يكشف لنا أن استراتيجيات الهيمنة تتغير بتغير البنى والعلاقات في المجتمع. فالإخضاع هو الأساس ممارسة سلطوية تجد تعبيرها في كل رابطة طبقية، بحيث تتكثف رهانات الحقل الاقتصادي في مؤسسات الدولة، وتتجاوز ارتباطها بالبنية الاقتصادية لتشمل كافة المستويات الاجتماعية.

إن الرحلة من طرابلس (مؤتمر 62) الذي حاول رسم معالم ما بعد الاستقلال بعد اتفاقيات إيفيان إلى الجزائر (ميثاق 64) الذي يحتوي على التوجهات الكبرى السياسية لتأسيس نظام سياسي اقتصادي استغرقت من الوقت ما أفصحت عنه القوى الاجتماعية التي قادت عملية البناء، فقرارات التسيير الذاتي الداعمة لتمكين القوى العاملة التي كانت تعمل تحت هيمنة رأسمالية كولونيالية شاحدة للفائض وفق قواعد لا تحترم العلاقة الاجرية التي

عن بعض المؤشرات لتحليل شروط إخضاع قوة العمل في الجزائر..... عبد المومن فؤاد،
بشائنية سعد

يقوم عليها فعل الاجارة المنصوص عليه شكلا وفعلا في دهايز ومصانع تلك المدن الصناعية الغربية. أصبحت امرا واقعا تفاوضت من خلاله حكومة بن بلا آنذاك مع الرأسمالية في المركز (باريس) من اجل جرد الممتلكات الاستعمارية. ان الممارسة الكولونيالية في الجزائر التي أمنت عملية تحويل الفائض بعقلية مغايرة أغلب ممارسيها من الكولون الذين سعوا بإيعاز من الحكومة في المركز إلى التملك والاستيطان كهدف حيوي بعيد كل البعد عن آليات التراكم البسيط أو الموسع للرأس مال أصبح أمرا متجاوزا بحيث تم الاستحواذ الفعلي للذين كانوا في حالة إخضاع واستيلاء للأملك الشاغرة في الزراعة والصناعة والخدمات وتحويلها إلى ملكيات جماعية مسيرة ذاتيا تحميها قرارات مارس الشهيرة. ان التوجه الاقتصادي القائم على التسيير الذاتي يحمل في طياته دلالات سياسية أيولوجية رافضة للمنطق الرأسمالي الذي كرس الاخضاع والهيمنة في شكله الاستعماري لعموم الشعب.

إن القاعدة الشعبية التي حظيت بها هذه التوجهات لم تكن سوى تمردا شعبويا لقوى بورجوازية صغيرة أنجزت ثورة شعبية ضد الاستعمار، فالمؤسسات الجديدة خصوصا الزراعية منها لم تكن سوى توسعة للفناء الخلفي لبيروقراطية الدولة الوليدة، فالقرارات والتوجيهات تملئها بالدرجة الأولى الحاجة الى الاستقرار السياسي للفئة الحاكمة ومنه فاتخاذ الإجراءات التسييرية وفق منطق التسيير الذاتي للمجالس العمالية لم يكن في أغلب الأحوال سوى قوقعة فارغة لتسيير مركزي (9) تملئها القوى النافذة على مستوى نظام الحكم آنذاك. في هذه الأثناء لم يكن بمقدور الجماعات العمالية من خلال الاتحاد العام العمال الجزائريين أن يكون فاعلا ومقاوما للإكراه والهيمنة كما وضع ذلك سعيد شيخي في تحليله للنواة العمالية التي وقع على عاتقها الدفاع عن مصالح الشغيلة (10).

إن الحكومة وأجهزة الدولة عملت على تفكيك الاتحاد العام (النقابة) وابعاده بشتى الوسائل، فجزء كبير من الطبقة العاملة الجزائرية بحكم انعدام النسيج الصناعي (11) يعمل في المنشآت الزراعية التي كانت مزدهرة إبان الاستعمار، وهذه الوضعية البنائية أعطت مساحة مناورة كبيرة للحكومة لضرب وتقسيم القاعدة العمالية، حيث تم استحداث اتحاد عام للفلاحين الجزائريين ليتم تفريغ الاتحاد العام للعمال من قاعدته الشعبية ليتحول إلى جهاز لا يستطيع تفعيل ديناميكية مطلبية حقيقية وتأثير مباشر على السياسة العامة خصوصاً ونحن نعرف أن الفاعلين على مستوى أجهزة الاتحاد هم من مناضلين وقادة في الثورة التحريرية (12) ولهم من الأرصدة النضالية والسياسية ما يجعلهم قادرين على التأثير في الحياة الاقتصادية والسياسية للبلاد.

إن أحادية الحكم وسطوة الجيش على أدواته ودواليبه لم يترك للمنظمات والجمعيات مساحة مناورة اجتماعية سياسية كبيرتين، فالألحاق القسري للاتحاد على غرار الاتحادات الأخرى قلص من مساحة المناورة، ومن ثم أفرغه من قاداته الفاعلين، وهذا ما عزز الاعتقاد لدينا بضرورة جديدة لإخضاع قوة العمل عموماً والصناعية منها على وجه الخصوص (13).

إن التحول من حالة المخاض إلى حالة البناء لم يكن آمناً إطلاقاً فتغيير نظام الحكم والانقلاب عسكرياً عليه قوض الأسس المنطقية لبناء دولة ديمقراطية وعزز على نحو أكيد الاتجاه نحو الأحادية السياسية، والمركزية البيروقراطية في تسيير الشأن الاقتصادي، إنه مسار يشبه من الناحية الإجرائية على صعيد التسيير المؤسسي المرحلة السابقة (التسيير الذاتي)، لكن من ناحية الخلفية الموجهة لذلك، فإنها تختلف في تحديد العلاقة بين الفئات الاجتماعية على مستوى القاعدة والنخب السياسية الحاكمة. إن تركيز السلطة على مستوى جبهة التحرير الوطني هو بمثابة حشد وتجميع للقوى الفاعلة في المجتمع تحت وصاية موحدة ممثلة في جبهة التحرير الوطني برميتها

عن بعض المؤشرات لتحليل شروط إخضاع قوة العمل في الجزائر..... عبد المومن فؤاد،
بشائنية سعد

التاريخية النضالية المناوئة للاستعمار والقوى الاستغلالية، لكن في جوهرها تبقى المناورات والرهانات قائمة على التحكم والسيطرة (14).

إن إنهاء الرحلة في الجزائر من خلال التأسيس لميثاق ودستور (الميثاق الوطني 76) كان بمثابة لحظة تاريخية في تشكيل ملامح الدولة الوطنية القائمة على مركزية بيروقراطية تتحكم في التسيير الاقتصادي والسياسي، وتناور من خلاله في ظل المناخ الدولي بحسب المعطيات التي أتاحتها الظروف الجيوسياسية والاقتصادية آنذاك.

إن العلاقة بين الشغيلة ومنظومة الحكم في الثلث الأخير من الستينات (المخطط الثلاثي الأول) أظهرت النوايا والاهداف المراد تحقيقها، فميثاق الجزائر 64 بمضمونه الإيديولوجي القوي بقي موجها فعلا للخطاب السياسي والأيديولوجي للمضامين اللاحقة التي كانت أكثر مباشرة من حيث السياسة البراغماتية الداعمة للفئات العريضة من الشعب في الميثاق الوطني 76. لقد كان التوجه السياسي والامني والاقتصادي يتم وفق منطق مواجهة للهيمنة التي تحاول الرأسمالية في المركز تكريسها. ان تنظيم اقتصادي يرتكز على منطق تنموي اشتراكي يستجيب لاحتياجات الشعب ويعدل الاختلالات الجهوية ويثبت القدرة الشرائية للمواطن ويعيد التوازن لبقايا النشاط الاستعماري وفق منظومة متجانسة من السياسات ، فتحرير الطاقة من خلال القرارات السيادية للدولة الجديدة في السبعينات كانت ذات وقع وصدى كبيرين على مجمل الاقتصاد الوطني الذي ارتسمت معالمه من خلال البرنامج التصنيعي الكبير في مجال الصناعات التصنيعية (15) القائمة على تحويل المواد الى سلع نصف مصنعة يعاد ضخها في دوائر صناعية لإنتاج سلع وسيطة أخرى واستهلاكية، وعليه فسياسة المخططات طيلة السبعينات ولغاية منتصف الثمانيات كانت بمثابة الانتقال ببنية المجتمع من الحالة التقليدية الرثة التي

أفرزتها العلاقات الرأسمالية الاستعمارية إلى محاولة بناء اقتصاد وطني حديث يركز على الاستدامة من جهة ، وتلبية الحاجات القاعدية للسكان(16).

خامسا. التصنيع وفيزياء الانخضاع

إن عملية الانخراط في منظومة علانقية تقوم على البنية العمومية أمر دفع بها التوجه الدولي من خلال بناء قطاع عام في شتى المجالات للتحكم من جهة، في وتائر النمو والتخطيط على نحو عقلاني للموارد ومن جهة أخرى، في محاربة البطالة المتفشية، إنه أمر في غاية الأهمية ليس فقط على صعيد خلق ثروة جديدة قائمة على الصناعة التصنيعية، بل على صعيد تغيير العلاقة الاجتماعية الإنتاجية بين صاحب العمل وصاحب قوة العمل(17)، فالسياسة التصنيعية التي تمت هندستها من خلال خبراء عالميين على مدار سياسة المخططات، استحدثت من خلالها أقطاب صناعية جهوية تؤمن نسيجاً صناعياً مدمجاً وتكاملاً تنموياً بين قطاعات النشاط الاقتصادي بشكل عام ، وهذا ما غير من نوعية تركيبة بنية العمالة عموماً. إن الدينامية التي ولدها السياسة التنموية على مستوى الدعم اللوجستي خلقت حراكاً اجتماعياً كبيراً بدء بتحريك الساكنة من الريف إلى المدن (18) وتخومها للبحث عن فرص للعمل والتمكن من الاستفادة من التعليم والصحة ، إن عملية التحول باتجاه النشاط الصناعي ساهم بشكل كبير في تغيير ملمح الطبقة العاملة ، فقاعدتها الريفية الزراعية أخذت في التغير باتجاه نشاط الاشغال العمومية بالنظر للورشات الكبيرة المنتشرة المكلفة بإنجاز مشاريع السكن الاجتماعي والقاعدة التحتية لمؤسسات النشاط وبنحو معتبر بالنشاط الصناعي الآخذ في الانتشار والتوسع.

إن التحول الصناعي في الجزائر بالرغم من ضخامة الاستثمارات فيه كان يعاني من كثافة بنية الرأسمال العضوي على حساب الاستغلال الأمثل من الناحية الكمية والكيفية لبنية الرأسمال المتغير ، فالاستثمار العمومي الذي

عن بعض المؤشرات لتحليل شروط إخضاع قوة العمل في الجزائر..... عبد المومن فؤاد،
بشائية سعد

كانت تحضى به الشركات الوطنية في شتى المجالات لم يكن متناسبا مع بنية سوق العمل حيث كانت شراهة المخططات على مستوى الانفاق كما أقر ديستان دو برنيس ذاته في تقييمه للاقتصاديات المغاربية بأن: "التناقض بين تركيب رأس المال الصناعي وبين سوق قوة العمل أدى الى ارتفاع تكلفة تشغيل العامل إلى ثلاثة أضعاف..." (19) كان بسبب الاتجاه نحو تعزيز المنظومات التكنولوجية الباهظة الثمن خصوصا في القطاعات الاستراتيجية على حساب خيارات بديلة تفضل الاستخدام الأمثل لليد العاملة من حيث طبيعة مؤهلاتها وأحجامها مثلما كان الامر عليه في التجربة الهندية أو الصينية وغيرها. إن مأزق الاستثمار طرح على أصحاب التخطيط والقرار إشكالا استراتيجيا من حيث اللاتناسب بين طبيعة الاحتياجات المادية الضخمة التي تحتاجها الصناعة حينها، وعدم قدرة المنشآت ذاتها على التوظيف المكثف لقوة العمل المتاحة على مستوى سوق العمل والتي تتغذى بغلبة اليد العاملة غير الموصوفة في عمومها ذات الأصول الزراعية.

إن ضرورات التشكيل هذه حجزت بشكل كبير إمكانيات تحول قوة العمل تحولا نوعيا يتماشى واحتياجات النمط التصنيعي المعتمد، الامر الذي أعطى للملح الطبقة العاملة الصناعية الفتية في ظل هذه الديناميكية شكلا لا يتناسب وطبيعة مؤهلاتها المعرفية والفنية، ومن ثم حجز حركيتها ونموها، فالأعداد الكبيرة التي كان القطاع العام يمتصها ضمن سياسته التشغيلية كانت تعتمد ليس على متطلبات الأنماط الصناعية ذات الصلة بالمنظومات التكنولوجية، بل على ما تفرضه الضرورات الاجتماعية والسياسية بالدرجة الأولى، ثم الاقتصادية بدرجة أقل (20).

سادسا. هشاشة التحول وتكريس الاخضاع البنيوي لقوة العمل

إن تحريك الساكنة باتجاه الأقطاب الصناعية كان يحتاج من الناحية المبدئية الى توفير المناخ الاستثماري القادر على استيعاب الاعداد الهائلة من

اليد العاملة الناتج عن الزيادة السكانية المرتفعة من جهة، والنزوح الريفي المكثف من جهة أخرى، الأمر الذي زاد من حالة حرمان القوى العاملة من الولوج للنشاط الصناعي بشكل طبيعي، ومن ثم حرمانها من امتلاك أدوات تعزيز حظوظ انتقالها النوعي من الحالة التقليدية الرثة الى الحالة الصناعية الحديثة. إن خطورة هذا التحول لم يحرر قوة العمل هذه بل أعاد حجزها وفق نفس التشويه الذي أحدثه النمط الكولونيالي بين القطاع التقليدي الزراعي والقطاع الحديث ، فتحرير اليد العاملة من النشاط الزراعي -رغم محاولات تثبيت الفلاحين في التعاونيات والمزارع، والقرى الاشتراكية ضمن مخطط الثورة الزراعية – للاندماج في النسيج الصناعي الذي أتاحته الثورة الصناعية آنذاك لم يتم بشكل سلس نظرا لتعذر ذلك النسيج على امتصاص الاعداد الكبيرة من اليد العاملة وتحولهم الى قوة عمل رثة غير موصوفة محتمل توظيفها حسب شرطية مأزومة تفرضها الظروف. إنه إخضاع بنيوي لقوة العمل الصناعية التي لم تكتسب المواصفات التي يمنحها إياها النمط الصناعي والذي يعيقها عن الاندماج فيه ويبعدها في آن واحد عن أصولها المهنية والحرفية السابقة، إن تشويه هويتها المهنية يتكثف مع الحراك الجغرافي الذي عاشته ، فلم يعد لها مكان في الريف ولا يمكن للأعداد الغفيرة منها من امتلاك الفضاء المديني الصناعي، فتكثيف الاخضاع وجد دلالتة في ما آلت اليه هوامش المدن ومحيطها من تشويه وتخلف جراء هشاشة التحول ذاته الذي أبقي تلك القوى في حالة اقتصادية هشة واجتماعية لا تقوى على العيش وغير مندمجة على مستوى الفضاء الحضري الذي لا يستطع استيعابها.

كانت عملية تحرير قوة العمل الصناعية تبدو من الناحية الإحصائية إيجابية بالنظر للأعداد الهائلة من اليد العاملة التي تم توظيفها في المؤسسات الصناعية العمومية (تجربة مركب الحجار على سبيل المثال)، لكن عند رصد الحاجة الى تلك الاعداد حسب آراء الخبراء الاقتصاديين والاجتماعيين يتضح

عن بعض المؤشرات لتحليل شروط إخضاع قوة العمل في الجزائر..... عبد المومن فؤاد،
بشائية سعد

أن الوضع هو على عكس ذلك ،فامتصاص الاعداد الهائلة كان اجراء بيروقراطيا أملت التوجهات السياسية والأيدولوجية لسلطة الدولة ذات التوجه الاجتماعي، إن وجود أعداد كبيرة من قوة العمل في المؤسسات والمصانع شكل عبئا ضخما على الخطط والاهداف الإنتاجية المراد بلوغها ،بل وكان يهدد في كل مرة بانهيار وافلاس الشركات الوطنية نظرا للأعباء الكبيرة المالية التي تتحملها الميزانية جراء ضخامة لأحجام الأجرية لبنية العمالة التي لا يقابلها على مستوى المخرجات مردود مقابل أحجام الانفاق الحكومي.

سابعا. الربع البترولي مكثف إضافي للإخضاع

إن القدرة على تسيير وتوجيه النشاط الصناعي عاد بالسلب على العلاقة الإنتاجية الاجتماعية، فبدلا من توزيع الأجور وفق الإجرائية الموضوعية للعملية الإنتاجية تحول الامر الى تسيير العدد، أي توزيع الكتلة الاجرية بما يسمح للجميع الحصول على قسما ماديا معينيا يسمح بتجديد قوة العمل دون اعتبار لمبدأ التسيير المؤسسي القائم على تسيير المسارات المهنية التي تمكن تلك القوى من الارتقاء والحراك اجتماعيا ومهنيا.

يظهر هذا التسيير السياسي والاجتماعي للشأن الاقتصادي أداة فعالة في تسيير العدد، كما يظهر تحكما تنظيميا يعكس قدرة القطاع العام، أي الدولة في التحكم في عدالة التوزيع للفئات العريضة من الشغيلة، لكن هل بنفس ما يظهر للعيان من قدرة للشركات في التسيير البيروقراطي والتنظيمي بأنها متمكنة اقتصاديا من موازنة الانفاق حسب بُنى الاستخدام ومردودية اليد العاملة بها؟ إن مرد ضعف الأداء المؤسسي في عمومته الذي لم يكن ليتعدى في أحسن الأحوال نسبة 30 بالمائة في المتوسط واستمرار المؤسسات في أدائها لمهامها بميزانيات تزيد كل مرة دون ربحية عالية مع توزيع مكافئات وأرباح يفسره الاعتماد المبدئي على المخرجات النفطية كبديل تعويضي لمخرجات قوة العمل الصناعية، وهذا ما يضع الطبقة العاملة الجزائرية في مأزق آخر يخرجها

من محورية العلاقة الاجتماعية الإنتاجية الى علاقة اجتماعية سياسية ذات خلفية يتحكم فيها الريع البترولي.

إن الدور المحوري للعمل المنتج الذي يقع على عاتق هذه الطبقة في ظل الاعتماد على الموارد البترولية حيد وأقصى هذه القوى من أن تلعب الدور المنوط بها كقوة حية ، وأبعدها عن التحكم في القرار الاقتصادي الذي تقع في مجاله .إنه إلحاقاً بالبيروقراطية الحاكمة التي تتحكم في مصدر رزق الشغيلة من خلال مداخل البترول، ومن ثم يتحول هذا اللاحاق الى حالة من الاعانة والمساعدة وليس استحقاقا كفئاً مبني على الإنتاج، إنه اخضاع سياسي يقوم على الابعاد من دائرة الإنتاج بحيث يقضي على أي مناورة وتفعيل من شأنه تثمين العمل المنتج ومن وراءه قوة العمل الصناعية. إن الاخضاع هنا هو حالة استيلا ب وجودي، فالعمال الذين يفترض أن يحققوا ذواتهم من خلال وجودهم الموضوعي كطرف في العلاقة الاجتماعية الإنتاجية، فاعلين، منتجين ومقاومين للدولة كمقاول يقع على الطرف الآخر من العلاقة يقيمهم كهوية اجتماعية سياسية غير مؤهلة لأنها غير منتجة.

ثامنا. لوجيستكية الاخضاع النسقي لمنظومات التعليم والتكوين

على صعيد هذا التشكل يضيف التسيير اللوجيستي القبلي لقوة العمل عموما والصناعية خصوصا وصفا وتحديدا آخر ذو أهمية بالغة على مستوى اخضاع قوة العمل، فعملية التوظيف والالتحاق بالعمل وفق تلك الشعبية التي مارستها البيروقراطية على مستوى التسيير تكشف على صعيد تطابق الاحتياجات من القوى العاملة مع متطلبات التكنولوجيا عن خللا نسقيا كبيرا بين ما تفرزه المنظومات التربوية والتكوينية من قوة عاملة مهيأة للإنتاج وما تحتاجه المنظومة الصناعية من قدرات معرفية ومهاراتية لقوة العمل الصناعية.

عن بعض المؤشرات لتحليل شروط إخضاع قوة العمل في الجزائر..... عبد المومن فؤاد،
بشائية سعد

إن التعليم العام(21) بأطواره لا يتوافق إطلاقا كغيره من المنظومات التربوية في الكثير من المجتمعات مع الاحتياجات الصناعية، فالمعرفة العامة لا يمكن من خلالها مباشرة أي نشاط اقتصادي صناعي خصوصا وأن منظوماتنا التربوية ذات تردد معرفي تجريدي، نظري ومعياري أي يبتعد عن الإجرائية التطبيقية بمسافة كبيرة وهكذا أداء لن يسمح بعملية الدمج في النشاط الفني التطبيقي الصناعي الا نادرا، وبالمثل على مستوى التكوين المهني الذي يعد مخرجا من شأنه دمج المتسربين من المنظومة التربوية يتجه أكثر بالرغم من ضخامة النسيج الصناعي العمومي الى التكوين المهني الحرفي العام، فهو لا يمنح هامشا تفضيلا كبيرا للدمج في النشاط الصناعي، فأغلب المترشحين لا يجدون ملمحهم المهني ضمن المهن الصناعية الا نادرا ومن ثم فهم أكثر تفضيلا للنشاط الحرفي الحر الذي يؤمن لهم ممارسة النشاط بحرية أكثر.

إن المنظومات التربوية والتكوينية تحمل من خلال مناهجها وبرامجها عجزا كبيرا على مستوى تصور الاحتياجات الواجب توفيرها للشباب في المراحل التنموية المناسبة. إن أدوات تحليل الحاجات وتقويم المناهج يكاد لا يتحرك، فهو لا يمنح القدرة على التحكم في المنظومات التكنولوجية المستوردة(22) سواء على مستوى الأداء بكفاءة ومهارة أو على مستوى استيعاب التقنيات وامتلاكها.

إن التكوين المتخصص المستمر الذي تؤمنه المؤسسات الصناعية يبقى الوحيد القادر على تمكين قوة العمل من التحكم في الأداء فمتطلبات المؤسسات تقتضي وضع برامج ملائمة تناسب الاحتياجات عموما (23)، لكن المشكلة المطروحة على مستوى هذه العروض أنها غير متاحة في جميع المؤسسات ما يجعل الولوج الى تحسين الأداء مرهونا بالخبرة في العمل الذي تؤمنه الاقدمية. إن تركيم الخبرة من خلال تمديد مدة الخدمة لا يسمح لقوة العمل الصناعية بالتحكم في الآلات والتقنيات خصوصا وأن اليد العاملة ذات

الأصول المهنية الزراعية عموما وذات المستويات التعليمية المحدودة لا يمكنها خارج برنامج تكويني على الأداء المتخصص من استيعاب والتحكم في الإنتاج. إن العامل الجزائري بمهاراته المتواضعة في ظل المكتسبات القبلية للتعليم والتكوين يجد نفسه من خلال تواجده الهامشي للعلاقة الإنتاجية امتدادا ملحقا بالآلة أو بالتقنية المعتمدة فمعارفه القاعدية لا تؤهله سوى لمعرفة التعليمات الأمنية والتشغيلية البسيطة للأدوات، والتكوين الحرفي المهني من جهته، ليس سوى كسب مهارة عملية لا تمت بصلة للمنظومات الصناعية، ويبقى التكوين المستمر للعمال داخل أسوار المؤسسات وحده القادر على تمكين قوة العمل من فرض نفسها كطرف مفاوض في علاقة العمل. إن أدوات التمكين هذه على مستوى بنية قوة العمل الصناعية في تلك المراحل لم تكن ذات أهمية بالغة من منظور المؤسسة في بناء العلاقة، فطالما علاقة العمل تتم من خلال سياسة الربح القائمة على تفويض السلطة لفئة تقنو-بيروقراطية (24) تتحكم في إعادة توزيع الدخل والتفاوض باسم الجميع لاسيما قوة العمل الصناعية من تحديد موقعها. وهذا ما شكل فعلا على مستوى التحكم في العلاقة اخضاعا إضافيا لأنه لم يسمح، بل وأبعدها من دوائر المشاركة واتخاذ القرار على المستوى الداخلي، وزاد على نحو منطقي من احتمالات إخراجها كما تم ذلك على مستوى العلاقة الاجتماعية الإنتاجية من دائرة التمثيل النقابي المطالب لصالح الفئات الأخرى ذات المهارة والكفاءة العاليتين والتي غالبا ما تكون ضمن الشرائح ذات الصلة بدوائر القمة الاستراتيجية.

تاسعا. الاخضاع ومخاطر النزعة التدخلية للرأسمالية المالية

ان مسارات التحول الاجتماعي التي اتاحتها سياسة التنمية في عقدي السبعينات والثمانينات بالرغم من ايجابيتها في تكثيف الاستثمار من خلال خلق قاعدة لصناعية تصنيعية صلبة تقوم بدور القاطرة في خلق وتوليد

عن بعض المؤشرات لتحليل شروط إخضاع قوة العمل في الجزائر..... عبد المومن فؤاد،
بشايينية سعد

الفائض، لم يتحقق اطلاقا، بل أعطى نتائج عكسية على المدى القريب والمتوسط من حيث العوائد الاستثمارية، إنه مأزق آخر يندرج ضمن السياسات التي تمارسها المؤسسات المالية الدولية في مراقبة الاقتصاديات الصغيرة النامية والتحكم فيها لصالح القوى الاستعمارية المانحة للقروض. إن الظروف الدولية على المستوى الأمني والسياسي كانت تنذر مع بوادر تشكل الازمة المالية العالمية بانكماش وضعف في نمو الاقتصاد الوطني خصوصا في ظل تراجع المداخيل البترولية، إنها الازمة الاقتصادية التي أعطت على مستوى العلاقات الدولية لدول للرأسماليات المركزية حياة جديدة في إعادة التموضع لتعزيز مواقعها وتأمين فوائدها.

عانت الجزائر في النصف الثاني من عقد الثمانينات من تداعي الوضع الدولي بدءاً بانحيار الاتحاد السوفياتي والمعسكر الشرقي كحلفاء استراتيجيين إلى الاختلالات الهيكلية المالية على صعيد الرأسمال العالمي لتصبح الجزائر أكثر عرضة للتدخل في توجيه القرار السياسي و الاقتصادي والتأثير بذلك على المسار التنموي وفق إملاءات النوادي والصناديق المالية العالمية لدرجة التأثير على الجانب السياسي والأمني وما تبعه من اضطرابات خطيرة أدخلت الدولة بمؤسساتها الرسمية والاجتماعية في أزمة خانقة بلغت ذروتها حد توقيف المسار الانتخابي واندلاع بعدها أحداث عنف دامت لأكثر من عشرية راح ضحيتها مئات الالاف من المواطنين والإطارات من مختلف الاسلاك والرتب، وعلى رأسهم المثقفين والإعلاميين والنقابيين(25).

تجدر الإشارة هنا الى أن الخطر الأمني والسياسي كان يضغط على التوجهات الاقتصادية في اتجاه إعادة النظر في بنية الاقتصاد القائم على دعائم دولتية وتحريره تحريرا كاملا من التخطيط المركزي القائم على النهج الاشتراكي، وهنا مريض الفرس بحيث تم تبئير المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري في المؤسسة العمومية التي ينظر لها على أنها تبتلع رؤوس

الأموال دون نجاعة إنتاجية تمكنها من سداد الديون الضخمة التي أصبحت لا تكفي معها مداخيل البترول. إن المؤسسة العمومية بما تؤمنه من أحجام تبادلية للسلع والمعدات مقابل البترول تحتاج ليس لأن تُحل أو تزول، فهي لا زالت مدرارة للحليب، لذلك وجب الإبقاء على وجودها من حيث قدرتها على الاستيراد كآلية فعالة في تهريب وتحويل المال العام الى الخارج وإحداث إصلاحات واسعة على كل المستويات، في هياكلها وبنائها المختلفة لتوفير ما يمكن توفيره على مستوى الموازنة العمومية. إن توفير المداخيل وجعل المؤسسات العمومية قادرة على المنافسة مر عبر تعديل أساليب وأنماط التسيير والإنتاج التي كانت تقتضي بإعادة هيكلة المؤسسات وتنظيمها نشاطها وفق تخصيص نشاطها، ومن ثم أستدعى هذا التحول إجرائية براغماتية معلنة، أي ورقة طريق تضع في أولوياتها تقليص الانفاق العام، إنه هدف مباشر وسهل عندما يكون بعيدا عن المحافظ المالية المعدة للتحويل الى الخارج. إن تقليص الكتلة الاجرية للعاملين والمستخدمين في ظل إعادة هيكلة النشاط أمر ممكن ومنطقي يمكن البدء به.

عاشرا. سحب الحق في العمل والإخضاع الإذلالي لقوة العمل

إن الحلقة الضعيفة والمنطقية التي يجب التركيز عليها هي بنية القوى العاملة في القطاعات التي يمسه الإصلاح خصوصا، ومن ثم تم تسريح أعداد مهولة من العمال (حوالي نصف مليون عامل) من مختلف المؤسسات الصناعية والاشغال العمومية والبناء وغيرها، انها أوقات عصيبة وبأسة طيلة التسعينات وبداية الألفية الجديدة في حياة الشغيلة في الجزائر، أي في حياة جزء كبير من السكان. إن التسريح الجماعي هو حالة خطيرة ليس على المؤسسة التي سيعاد تهيئتها وفق إجرائية تستجيب لمتطلبات الرأسمال العالمي المتمثل في تخصيص الاقتصاد الجزائري ضمن منطق اللاتكافؤ الذي يسعى النظام العالمي اليه من حيث جعل الجزائر لاعبا طرفيا يؤمن للمراكز الرأسمالية ليس

عن بعض المؤشرات لتحليل شروط إخضاع قوة العمل في الجزائر..... عبد المومن فؤاد،
بشائية سعد

الموارد الطبيعية فحسب، بل والمالية كذلك من حيث أنها سوقا واعدة للاستهلاك.

إن عملية التسريح الجماعي حظيت بمتابعة دقيقة وتنفيذ صارمين من طرف المؤسسات المانحة التي كانت تضغط على الدولة المأزومة(26) المتأكلة على مستوى بناها القاعدية الى درجة أن الجميع يريدون التراجع والانسحاب من دواليها لصالح الخلاص الفردي الآمن على الأقل على المدى القريب ، فالشغيلة المعنية قسرا بالتسريح أصبحت كبش فداء لتلك السياسات، فمن رحلوا بمحض ارادتهم، يكونون قد استفادوا من تعويض يؤمن استمرارهم في أنشطة حرة وتجارية موازية غير مضمونة لحين، أما الذين غادروا حسب رزنامة التسريح فلم يكم في إمكانهم سوى الاستفادة من استحقاق التعويضات المحددة قانونا. إن إنهاء علاقة العمل من خلال التسريح الجماعي لقوة العمل ليس سوى تعبير على المستوى النسقي بتوقف الدولة باعتبارها المقاول الأوحده عن تأمين وظيفتها الاقتصادية والأمنية بل وأصبحت من حيث قدرتها في حشد الإمكانيات والسياسات تقارب العدم خصوصا، في تلك المرحلة الدموية، انها حالة من الاستقرار المولدة للإحباط والشعور بعدم القدرة على الاستمرار وضياح وبؤس طبقي حطم الاحلام كلها وجعل من هاجس البطالة قدر محتوم ينتظر الكل.

إن ممارسة النشاط ضمن هذا الاكراه الاقتصادي والاجتماعي المسلط على العمال في تلك الفترة جعل من العلاقة الاجرية بين العامل وصاحب العمل علاقة هشة لا تمنح أملا كبيرا في المواصلة، ولا تفتح آفاقا لتحقيق الأهداف على مستوى المؤسسة بأي حال من الأحوال. إن إخضاع قوة العمل لمتطلبات الخطط الإنتاجية على مستوى منظومات العمل لم يكن معقدا فالأمر مرهون بحالة الخوف من فقدان منصب العمل، أي فقدان القدرة على العيش، الأمر الذي رهن إرادة العاملين في مقاومة ظروف العمل وشروطه وقتل أي محاولة

لإعادة التموقع في البناء التنظيمي من أجل ممارسة الحقوق المطلوبة ذات الصلة بالعمل التمثيلي والنقابي.

الحادي عشر. الخصوصية هل هي استكمال لسيرورة اخضاع قوة العمل؟

إن رهن القوى الحية الذي شمل شرائح عدة من المجتمع كان يرمي الى التحكم في القرار السيادي للدولة الوطنية، فالخلفية التي استمدت منها السلطة أهدافها كانت كما يؤكد الخطاب السياسي والأيدولوجي للدولة دائما في اجتماعية مضامين سياساتها، لكن التحرر السياسي والقيمي بعد تلك السنين الدموية سمح بتشكيل توجهها تبريرا يدعم الإجراءات التي كانت تدعو اليها بعض العواصم المالية التي كانت أثناء الحرب الأهلية تلاحظ وتدعو الى تفكيك مؤسسات الجيش والدولة والدعوة الى تغيير منحنى المشروع الوطني باتجاه تقويض المؤسسة العمومية باعتبارها القاعدة الصلبة التي بنيت عليها الدولة الوطنية. إنه التحول نحو سياسة إحلالية، استبدالية للقطاع العام بالمشروع الخاص. إن سلسلة الإصلاحات الهيكلية ذات الصلة بهذا الهدف مست مختلف المؤسسات العمومية بمختلف أنشطتها ليس من حيث إعادة هيكلة البنى التسييرية وفق الاستراتيجيات الجديدة ذات الصلة بترشيد الميزانيات وبنى رأس المال العمومي فحسب، بل واتجهت بعد تفكيك المؤسسات الكبيرة وجعلها أكثر قابلية للإدارة والتسيير نحو تضيق الخناق على مصادر تمويل خطط الإنتاج ومن ثم إخضاعها رويدا رويدا للشروط المعدة مسبقا من طرف الصناديق المالية العالمية.

إن السياسة المتبعة مع نهاية التسعينات وبداية الألفية الثالثة من طرف السلطة فتحت الباب للرأسمال الاستثماري (27) من التغلغل في النسيج الاقتصادي بعدما تم التأسيس لهدم المنظومات المالية والمصرفية واستحداث وكالات وصناديق محلية وأجنبية، (البنوك والشركات الخاصة على غرار الخليفة بنك ومختلف البنوك العالمية حينها...) لتأمين تحويل وتهريب رؤوس

عن بعض المؤشرات لتحليل شروط إخضاع قوة العمل في الجزائر..... عبد المومن فؤاد،
بشاينية سعد

الأموال من خلال تهجيرها أو إعادة توطينها في هيكلية جديدة ضمن منطق تدخل لِرؤوس الأموال الأجنبية بهدف تسهيل عملية الاستنزاف المالي وتغيير البنية الاقتصادية المحلية كملحقة وظيفية لصالح المراكز الرأسمالية ذات الصلة بفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. أخذ الرأسمال الوطني في تغيير كتلته الداخلية التي أصبح جزء كبير منها متجه نحو الاستثمار الخاص بحرية أكبر دون تحكم وتوجيه محاسبي يكفل توظيفه الجيد، فالميزانيات العامة اتجهت نحو الاستثمار في النشاط المدر للربح للسلع الوسيطة والاستهلاكية دون الاهتمام بالبناءات القاعدية والانماط التكنولوجية ذات الصلة بتجديد الرأسمال العضوي الذي يكفل إعادة بناء وتمتين قاعدة إنتاجية تكون فيها قوة العمل عموما والصناعية منها خصوصا طرفا فاعلا ومحوريا في العلاقة الإنتاجية الاجتماعية.

لم تحضى قوة العمل عموما بأي تفضيل يمنحها فرصة الاندماج في المشروعات الجديدة ، فبدل الحفاظ على المهارات والكفاءات الفنية في مختلف المجالات وتعبئتها للنهوض بالاقتصاد الوطني قامت السياسة حينها بالضغط من خلال التشديد على إجراءات التوظيف وتسيير الموارد وتهشيش الحالة الاقتصادية والاجتماعية للأجراء عموما ليتم القضاء بشكل طبيعي على احتمالات الاستمرار ضمن الحدود الطبقيّة لهذه القوى، إنه تفرغ ممنهج للطبقة العاملة باتجاه تهشيشها لتتحول الى مصدر رث لقوة العمل يعمل كصمام أمان للمنظومة الجديدة القائمة على تكثيف تحويل رؤوس الأموال من القطاع العام إلى الخاص ومنه، من تأمين تنمية حقيقية للاقتصاد الوطني الى تهجير رؤوس الأموال نحو الخارج بشكل أكبر.

تأكد إلحاق الضرر بتخريب القطاع العام الوطني حين تم فرض الإصلاحات الهيكلية -التي تبدو في ظاهرها أمانة لتدوير الاقتصاد- كاستقلالية المؤسسات وتحرير تسييرها والتي تم بموجها تحجيم المؤسسات وتقليص

صلاحياتها وجعل أثر كل مؤسسة على حدة محدودا على كافة المجالات التي يفترض أنها تؤثر فيها من أجل خلق أرضية مادية تمكينية للرأسمال الخاص المحلي و الأجني من الاستحواذ على القطاع العام ،فهذا الأخير بقدر ما كان يتعرض الى التخريب والإهمال كانت أعداد كبيرة من اليد العاملة تعاني بؤسا شديدا على صعيد معاشها ،وحالة من العزلة والإبعاد أجبرت أعداد كبيرة من الانسحاب من العلاقة وهذا ما كان يزيد من كثافة الاخضاع القهري تحت شرطية الظروف المادية الصعبة لهذه الفئات وجعلها تبادر وتناور بدورها من أجل الخروج من هذه الوضعية بالتراجع عن مكسبها التاريخي المتمثل في القطاع العام والبحث عن بدائل للخلاص اليومي من البؤس والشقاء، انه هروب ممنهج لتفريغ الكتل الناشطة في المؤسسات الصناعية العمومية نحو إكليات للتوظيف في القطاع الخاص -إذا أمكن- او الانخراط في النشاط الحر والحرفي الهامشي على نحو عام. إنه تكريس إذلاي لقوة العمل يزيد من تكثيف حالة الاستغلال وسوء المعاملة وهذا بالتزامن مع عملية الابعاد السياسي والنقابي الذي لازمها طيلة وجودها ضمن المؤسسة العمومية.

قضت هذه الإجراءات بغلق العديد من المؤسسات العمومية الاستراتيجية بعد اعلان افلاسها ووضعها تحت تصرف العدالة لتصفيتها تمهيدا لبيعها للقطاع الخاص الأخذ في الكبر بفعل التسهيلات المالية الممنوحة له للولوج الى النشاط. إن عموم المؤسسات التي تم التصرف فيها لم تكن تلك المؤسسات التي تعاني فعلا من الإهمال وسوء التسيير عموما(28)، بل كانت في عمومها من المؤسسات المتوسطة الحجم ذات كثافة أقل في تركيبة رأسمالها، الأمر الذي يسهل - لا محال - شراءها والتي تنشط في مجال الصناعات الخفيفة والاشغال العمومية وغيرها من الأنشطة ذات الربحية العالية والسريعة بحكم دورة الاستثمار فيها، ومنه فالإصلاحات لم تكن لتشمل المؤسسات المتعثرة فعلا(29) الا بحساب الفرص المضمونة للاستحواذ والاكتفاء على نطاق واسع

عن بعض المؤشرات لتحليل شروط إخضاع قوة العمل في الجزائر..... عبد المومن فؤاد،
بشائنية سعد

ببيع المؤسسات الربحية التي تنشط في مجال مواد البناء والأشغال العمومية والصناعة التحويلية الغذائية كالمبصرات والعصائر والمياه المعدنية على سبيل المثال لا الحصر، إنه ملاذ الاستثمار الخاص بامتياز يؤمن دورة سريعة لرأس المال ولا يعاني من مشاكل فنية و لوجستكية، بل ويمنح لهم امتيازات إضافية في إعادة هيكلة بنية الاستخدام لصالح ترشيد الاستهلاك ، خصوصا وأن هذه المؤسسات في ظل القطاع العام كانت تتحمل أعدادا زائدة من اليد العاملة ضمن بنيتها في اطار السياسة الاجتماعية التي سبق الإشارة إليها.

إن قوة العمل الصناعية عند هذا المنعرج لم يعد ممكنا معها التحرر من حالة التخلف الذي باتت تعيشها في ظل هذه المتغيرات الجديدة حيث أصبحت أكثر عرضة للاضطهاد والقهر بسبب ضيق الهامش المتاح لديها على مستوى مؤسسات القطاع العام، والأداء الباهت والمردودية الضعيفة، وضعف معدلات الاستثمار المخصص للقطاع العام، كما أن قدم واهتراء المنظومات التقنية المعتمدة التي لم تعد تؤمن مخرجات استرجاعية للرأسمال القاعدي المعتمد في الاستثمار زادت من ازدياد العمال لذواتهم وللمؤسسات التي ينتمون لها.

الثاني عشر. محورية الوهن في علاقة الأرصة الرمزية بإخضاع قوة العمل الصناعية

إن الأوضاع التي تعيشها الطبقة العاملة الصناعية بعد مرورها المضطرب جراء الازمات المتعددة التي مر بها الاقتصاد الجزائري تكشف على مستوى علاقتها ببنى المجتمع ومستوياته انهيارا كبيرا فاقم من عدم قدرتها على التكيف مع الشروط الموضوعية التي يفرضها الرأسمال العالمي المهيمن من خلال الأرصة الجديدة ذات البعد الذهني التي تحد من إعادة التموضع الطبقي كطرف قادر على المناورة والتفاوض.

إن التجديد الصناعي ضمن مشروع التنمية المستدامة الآن من شأنه أن يعطي أملا جديدا في التمكين الصناعي يمكن قوة العمل من اكتساب دينامية جديدة تؤهلها لأن تكون طرفا حقيقيا في بناء العلاقة الاجتماعية الإنتاجية، لكن شرطية الإحاطة بالوعي بالذات في ظل متغيرات تقسيم العمل الذي لم يبق في مستوى فهم العلاقة الرأسمالية كما تحدث عنها ماركس (30) في معرض نقده للعلاقة الرأسمالية في جوهرها آنذاك والتي تميزت بالانفصال بين العمل الذهني والعمل اليدوي. إن مصدر هذا الانفصال الذي يعود للملكية وسائل الإنتاج لم يتغير من حيث شكلية في فرض شروط الاختضاع ذات الصلة بتقييم العلاقة الاجرية بين المالك لوسائل الإنتاج والبائع لقوة العمل، وبالشروط الموضوعية العمال من حيث فرض منظومات عمل تحدد أسلوب المعيش اليومي في حياة هذه القوى.

إن التطورات التقنية التي بلغتها الصناعة في العالم لم تعد تتحمل مسارات مهنية غير ذات كفاءة فنية متحكممة في مسار العلاقة الإنتاجية فاليد العاملة الآن لا يمكن نعتها كذلك لأن العمل في حد ذاته لم يعد ينجز بالمهارة اليدوية لوحدها فتلك المهارة محددة أساسا ليس بمورفولوجية عمالية على غرار عامل تايلور، بل تعتمد أكثر على مهارة ذهنية موجهة ومحددة لشرطية الأداء اليدوي، وعليه فقوة عمل العامل الآن تتحدد أكثر بالتمكين والابداع المرتبط بالمعرفة العلمية ومن ثم فالعمال الصناعيين الآن في العالم ليسوا يدا عاملة تعمل تحت شروط فيزيولوجية تملأها الحاجة الاشباعية للطاقة من أجل أداء المهام، بل هي روح إبداعية مفكرة قادرة على الأداء تحت ظروف مغايرة ترتبط ببيئة تتيح الى جانب المهارة تفعيل القدرة الذهنية على توليدها. إن قوة العمل في المجتمعات الصناعية الغربية تمكنت من بلوغ مستويات أدائية حركتها ضمن البناء الطبقي الى مستويات اجتماعية وثقافية قريبة من مهارات الفئات الفنية المسيرة التي تنتهي الى البورجوازية الصغيرة. إن المجتمع

عن بعض المؤشرات لتحليل شروط إخضاع قوة العمل في الجزائر..... عبد المومن فؤاد،
بشائنية سعد

الرأسمالي بمرونته في خلق مسارات لكسر دورة الازمات لديه، سمح لشرائح وفئات اجتماعية مهنية بالانشاط عن الشغيلة والارتقاء نحو الأعلى في حراك اجتماعي إيجابي باتجاه ذوي الياقات البيضاء(31).

إن وضعية الطبقة العاملة الجزائرية عند محاولة إسقاط التحليل الخاص لما آلت اليه نظيرتها الغربية قد يبعدنا عن فهم دينامية التشكل، فالأوضاع التي عاشتها الطبقة العاملة في الغرب تندرج ضمن شفافية العلاقة الرأسمالية القائمة على محورية العمل المنتج وهذه الحقيقة أهلتها على مدار كفاحها الطبقي من تحقيق نجاحات والاستئثار بمكاسب معتبرة على صعيد تحسين وضعيتها المادية ومسارها الاجتماعي والثقافي، ومنه فإن فرص أو إمكانية تحريك شرائح منها باتجاه الصعود الاجتماعي أمر منطقي وممكن، لكن على المستوى المحلي فالعلاقة الرأسمالية حين تشكلت إبان الاستعمار في النشاط الزراعي كانت علاقة رأسمالية كولونيالية(32)، أي أن تمثل محورية العلاقة الأجرية التي يفترض للنظام الحقوقي والقانوني تأمينها ضمن المنظومة الرأسمالية أمر غير ممكن، فمن جهة تم تشكيل هذه العلاقة خارج منطق حرية بيع قوة العمل، فالتفاوض بشأن طبيعة العلاقة الاجتماعية الإنتاجية لم تعذر اطلاقا بسبب الإجراءات الاستثنائية للقوة العسكرية الفرنسية التي صادرت الملكية وحولت المالكين السابقين إلى قوة عمل أجيرة ورثة تعمل تحت شروط سابقة للعلاقة الرأسمالية نفسها، ومن جهة ثانية حين استقلت الجزائر وتحولت منظومة العمل وفق شرطية الملكية العامة التي منحها التسيير الذاتي في البداية، ثم التسيير الاشتراكي بعد ذلك جعل من العلاقة أكثر ضبابية بالتملك الفعلي لوسائل الإنتاج، فالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج لا تتيح للعمال التفاوض حول شروط العمل وبيع قوة العمل، كما أن الهيئة النقابية الممثلة للعمال بالرغم من تاريخها النضالي (نهاية السبعينات وبداية الثمانينات) ليست سوى لسان حال الحزب الحاكم (حزب جبهة التحرير

الوطني) الذي كبل ورهن العمل التمثيلي للفئات العريضة من العمال بنصوص قانونية تمنع أي مناورات غير محسوبة.

من ناحية أخرى، ليست الطبقة العاملة بوعيمها المحدود بمحدودية الشروط الموضوعية لوجودها بقادرة على إدراك ذاتها كطبقة تملك القدرة على المناورة في ظل الأرصدة التي تمتلكها. إن إلحاق الاتحاد العام للعمال الجزائريين بجبهة التحرير الوطني كامتداد نضالي سياسي وطني استبطن على مستوى الذاكرة رصيда تاريخيا نضاليا وطنيا يزيح العمل النقابي ويرجئه كلما تم استحضار الخطاب السياسي الوطني الذي تقف ورائه الكتلة المشكلة لسلطة الدولة، فالقاعدة النضالية قبل الاستقلال لم تكن ذات أهمية عددية فهي شبه منعدمة ومحدودة بمحدودية النسيج الصناعي في الجزائر والعمال الصناعيين الذين أعطوا مرئية للنضال العمالي كانوا في جزئ منهم من العمال المهاجرين الذين انظموا للحركة الوطنية الجزائرية فمارستهم النقابية على مستوى استراتيجيات الفعل التفاوضي وهنة ومحدودة تختلف من حيث الرؤية ودلالة المقاومة عن النضال السياسي الوطني الذي يتجاوز الحدود الطبقية والفئوية التي تم تضمينها في الفكر السياسي النقابي.

إن العمال الجزائريين لم يشكلوا كتلة في مواجهة نظام الحكم، فالعمال المهرة كما يشرح ذلك سعيد شيخي (33) لم ينتظروا طويلا ليغادروا الاتحاد العام، بسبب ضعف النسيج الصناعي ذاته الذي حد من نمو قوة العمل الصناعية، او انعدام الخبرات النضالية في مواجهة صاحب العمل، الامر الذي جعل جزء منها يعود الى المهجر وجزء آخر تم نقله الى مواقع قيادية على مستوى المؤسسات الاقتصادية أو السياسية بحكم المكانة التي حظي بها أثناء الثورة، فيما تبقى جزء صغير أكثر إصرارا ربما، أو أقل حظا في الاستئثار بمكاسب او مخارج آمنة على المستوى السياسي والاقتصادي في مواجهة مباشرة وصراع يعكس التحديات والرهانات التي على الطبقة العاملة تبنيها.

عن بعض المؤشرات لتحليل شروط إخضاع قوة العمل في الجزائر..... عبد المومن فؤاد،
بشائية سعد

إن معارضة الدولة صاحبة العمل أمر في غاية الخطورة على مستوى النشاط النقابي، فالدولة باعتبارها الراعي والضامن الأوحد لتسيير وإدارة وتنظيم قطاع الدولة باعتباره ملكا للشعب لا يؤمن القدرة على المواجهة المباشرة، بل وضع الصراع بينهما صراعا غامضا ومبهما، فسرديّة الخطاب النقابي الذي يعتمد على فكرة التوزيع والعدالة والمساواة بين أبناء الشعب، وتمكين العمال والطبقات الشعبية من الاستفادة من خيارات الوطن لا يختلف من حيث جوهره مع مضامين الخطاب الرسمي القائم في مجمله على نفس السردية، وبل ويتضمن من حيث شموليته مصالح جميع الفئات الأخرى. إن هذا الخلط في تملك الطبقة العاملة وخصوصا الصناعية منها الذي يظهره الخطاب السياسي أو المطلي لم يمنح وضوح وصفاء للطبقة لتعي لذاتها، انها بمحدودية مستوياتها التأهيلية والتعليمية بقت محجوزة على مستوى الخطاب كجماعة مهنية أكثر من كونها طبقة بحيث لم تتمكن من التمييز بين مصالحها الطبقيّة الخاصة بها ومصالح الفئات الأخرى التي تتعارض وتختلف عنها.

الثالث عشر. تمثل إخضاع قوة العمل بين الاغتراب ووصم الهوية في العمل

إن إدراك المؤسسة والجماعة والمجتمع يكشف عن حالة من الضياع في فهم ذات العامل كفرد او كفئة اجتماعية ضمن مجتمع يحمل خصوصية ثقافية معينة، انه إدراك يعكس حالة من الاغتراب الاجتماعي القائم على استبدال الحقيقة الاجتماعية بوعي زائف يكرس حالة الهيمنة السياسية التي وضحها غرامشي وفسرها بورديو على نحو دقيق من خلال الرساميل الرمزية التي تحسم انطولوجيا الوجود الطبقي للعمال. إن ضعف الأداء وتدني المستوى التعليمي للشغيلة عموما يعكس هدرا للخبرات والمهارات الفنية للعامل، فنشاط العامل هو امتداد لوضعية اجتماعية تم تديرها من طرف الدولة المالكة لوسائل الإنتاج التي ألحقته بالعمل دون شرط أو قيد هذا ما أوضحه سعيد شيخي(34)، ومن ثم فهو لا يكتسب لمحورية العلاقة التي يتم بها العمل،

إنه مبعد عن العمل، لا يتم وضعه أمام مسؤولياته المهنية، إنه عديم الفائدة. إن هذا الوصم الضمني الذي يدركه العامل باعتباره كائنا عاجزا غير قادر على الاعتناء بنفسه مقابل الدولة التي تضمن له العمل والرعاية والكسب والصحة والتعليم...الخ هو بمثابة الضغط عليه وتحجيم كينوناته ومن ثم التحكم في أجرته ورأيه وعواطفه، أنه إخضاع مدمج تحسمه حالته المادية والمعنوية من خلال امتلاك كيانه ضمن سياجات المؤسسة العمومية.

إن وعي العامل (35) بذاته في المجتمع الجزائري لا يمت بصلة لوضعه الطبقي بقدر ما يعكس انتماء اجتماعيا وثقافيا، فالمؤسسة التي يعمل بها ليست الحقل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي يغذي وجدانه ويحدد هويته في العمل، بل مجالا فيزيقيا لقضاء وقتا محددا يلتزم من خلاله وأثناءه بأداء المهام الموكلة اليه. إن مكان العمل هو امتداد لفضائه الاجتماعي وليس العكس، يحاول أثناء تواجده المكاني والزمني دمج كينونته الاجتماعية والثقافية عبر المؤشرات ذات الدلالة بدءاً بالمؤشرات الديمغرافية، كبير/صغير، شاب/حاج ثم المؤشرات الاجتماعية كالأصل الاجتماعي، المنطقة السكنية الى المؤشرات الثقافية كالأصل الاثني والتمكين اللغوي، أما المؤشرات التنظيمية المهنية فتتمثل حسب الاعدادات السابقة لمتنّج معها، فالشخص غير المرغوب فيه لأنه صغير في وسط مجموعة من الكبار يصبح من غير خبرة، غير كفى...الخ، والكبير بين الصغار يصبح الديناصور الذي لا يريد التقاعد...

إن العلاقات الاجتماعية على مستوى العمل تبني على الاستحواذ السوسيوي- ثقافي، فجماعة العمل تتشكل في انسجام تضامني يتعزز بالخصائص المشتركة للأصل والمنطقة ثم للخصائص الفردية. إن التقاطعات المصلحية بين الافراد والجماعات في ظل الاختراق الثقافي للمؤسسة يمر في الكثير من الأحيان عبر التعزيز الاجتماعي الثقافي او من أجل بلوغه بالرغم من تباين المصالح بينهم. عند هذا المستوى من رسم معالم الجماعات في العمل

عن بعض المؤشرات لتحليل شروط إخضاع قوة العمل في الجزائر..... عبد المومن فؤاد،
بشائنية سعد

يصبح المكان مباحا وحرمة تتحدد بالمعالم الرمزية والدلالات والمعاني القيمة التي ينتجها الافراد ضمن تلك الجماعات ذات التأثير أكثر وفقا للأرصدة الاجتماعية والثقافية المفعلة، وقيمة الوقت الذي يحدده التنظيم يتحدد بالأزمنة الأخرى الاجتماعية والثقافية ، كالتأخر، التغيب، أوقات الصلاة، القيلولة ربما...الخ ، انه تملك اجتماعي حقيقي للفضاء التنظيمي وإعادة تصور العلاقة الاجتماعية ليست كعلاقة الإنتاجية من خلالها تبنى وتتعزيز وتكبر، يتم بموجبها استملاك المجال كحقل يبني الهوية في العمل، بل امتدادا كاسحا للمجتمع داخل التنظيم لدرجة إظهار الرموز الثقافية التي يفصح عنها اللباس او رفض الامتثال لبعض التعليمات الأمنية لفرض الملمح الشخصي أو الثقافي المراد ارساله للدلالة على الاستحواذ. إن منطق هذا السلوك هو حالة من التهمك التنظيمي والازدراء بمكان العمل، فحضور المؤسسة في إدراك العامل لا يتجاوز حدود التواجد ضمن جماعة اجتماعية في مكان يضمن له حياة مُقدرة تتكفل بها الدولة من خلال المسافة الكبيرة بين العمل والعمال. ان عدم القدرة على الأداء والتحكم في العمل يفقد لا محال العامل إمكانية التحكم في فضائه المهني سواء الأدوات التي لا يرى انها تخصه وتؤمن له الرزق فيتلفها ولا يحافظ عليها، او الآلات والمعدات التي يرى أنها تفرض بكتلتها وآلية ايقاعها كأنها رئيسه في العمل، فيقوم بتعطيلها، أو فريق العمل الذي لا يتعامل معه الا بالقدر الذي يستحضر فيه مؤشرات اجتماعيته، انه فضاء العمل بقدر اختراقه يتحول إلى مجال مملوك رمزيا للعامل يتحرك فيه حسب تمدد أناه لاستملاك مجال الآخرين. إن العامل الجزائري لا ينتهي الى المؤسسة لأنه يمتلكها برمزية الخطاب وممارسة الاستحواذ الرمزي لها، انه يسكنها كامتداد لمنزله أو حيه أو مدينته، وهي لا تسكنه وليس لها وجودا رمزيا في مخيلته، موقعها هو المجال العام، البايك أو الدولة، يتيح ويفتح له المجال لإنكار فضلها إذا أمكن الحال باعتبارها محور العلاقة التي بموجبها يستكمل شروط وجوده، إنه الأكثر

ترشيحا لتخريبها والسطو عليها طالما أنها غير قادرة على تفعيل ادواتها وقوانينها لقلب العلاقة في اتجاه العلاقة الإنتاجية.

إن عدم إدراك العامل لوجوده المجالي من خلال العمل يضعه في حالة عبثية لا تمكنه من التحكم في علاقة العمل، إنه إخضاع مضمر لعلاقة العمل لن يسمح لقوة العمل الصناعية على وجه الخصوص من استرداد موقعها الإنتاجي كمولدة للخيرات وقادرة على جر المجتمع نحو آفاق أكثر ازدهار.

الرابع عشر. خاتمة:

إن إخضاع قوة العمل في من حيث ديمومة تشكيّلها يعكس لنا بالرغم من تباين الخيارات الاستراتيجية للسلطة تكريسا منتظما يحجز تحرر قوة العمل من الشروط والممارسات ذات الصلة بالإخضاع ، إن السياسات العامة ذات التوجه الاجتماعي السياسي بالقدر الذي ساهمت به في تحسين الأوضاع المادية للسكان عموما، وبشكل خاص القوى العاملة، بقدر ما كانت منعرجا خطيرا في تمكين هذه القوى من التحكم والمناورة ضمن بيئة عملها أو بيئتها المحلية في عملية العمل، فالتموضع الاجتماعي على مستوى المجتمع سمح من خلال السياسة السالفة الذكر للقوى العاملة من إعادة التوقيع في البناء الهرمي للمجتمع وفق ما أتاحه الشكل القانوني الذي تنشط فيه هذه القوى من تنظيم وتسيير للملمح المهني لعموم الشغيلة ،إعادة الاعتبار على مستوى المكانة الاجتماعية للذات العاملة من جهة، والنسيج الاقتصادي الصناعي الذي يعزز تلك المكانات ويحسن من الأوضاع المادية والاجتماعية لهم من جهة أخرى.

إن التعاطي النفسي الاجتماعي وإدراك الذات الفاعلة للعمال خصوصا الصناعيين منهم لم يكن على نفس مستوى الحشد والتعبئة الدولية للموارد والامكانيات التي وُجّهت لتوفير وتحسين اطار المعيشة، عكس الفئات الاجتماعية المهنية الأخرى التي تنشط في التعليم والصحة والإدارة، فتموضعها في البنية الاجتماعية ساعدها من حيث نشاطها من تركيب رأسمال اجتماعي

عن بعض المؤشرات لتحليل شروط إخضاع قوة العمل في الجزائر..... عبد المومن فؤاد،
بشائية سعد

عزز ذاتها، مثلها مثل الفئات الاجتماعية ذات المكانة المهنية الأحسن كالإطارات الفنية المتوسطة والعليا ، فبالرغم من تدني أوضاعها المادية عموما كان ادراكها لذاتها يؤمن لها على مستوى الخطاب الأيديولوجي تموضعا طبقيًا جديدًا يقدمها كفضة نشطة مهمة يقوم عليها الإنتاج وذات أفق واعد من حيث حراكها الاجتماعي إنها مولدة للثروة.

إن التغيرات الهيكلية سواء على مستوى البيئة الاجتماعية فكانت عكس ذلك، فعلى مستوى القاعدة الاقتصادية الصناعية اتجهت الارادات السياسية نحو تفعيل المصعد الاجتماعي في اتجاه تضيق حجمها وجعلها تتآكل على مستوى الشرائح الصناعية المشكلة لها لتدخل في شرطية اخضاعية أكثر خطورة، فقاعدتها بسبب تحجيم النشاط الصناعي وجعله ثانوي في بناء علاقات الإنتاج تآكلت بسبب عدم توفر الشغل، وضعف البنية الاجرية المخصصة لها. إن العمال الجزائريين ليس لديهم فرص الصعود والارتقاء الاجتماعي والمهني الا ضمن هامش ضيق يعيدهم الى الحالة البدائية الأكثر انغلاقا وانكماشًا مثل الطوائف التي سادت في المجتمعات الطبقيّة من قبل.

ان هذا الوضع الذي لازال قائما على مستوى تمفصل الطبقة العاملة عن نشاطها يكتف على مستوى إدراكها لذاتها ولموقعها الاجتماعي صورة الظلم والحرمان، فالعمال بشكل عام والصناعيين منهم على وجه الخصوص غير قادرين على فرض واقع من خلال شرطية وجودهم طالما الريع البترولي لازال حاسما في عملية التوزيع، عكس الفئات الاجتماعية الأعلى المشكلة لكتلة طبقية في الحكم تقودها البورجوازية التقنو-بيروقراطية التي تمارس نشاطها التوزيعي والرقابي والاشرافي لذلك الريع.

إن الايمان بالقدرة على التفاوض يتطلب أدوات ورساميل اقتصادية واجتماعية وثقافية لا تملكها قوة العمل الصناعية بحكم هامشيتها ومنه

ابعادها عن محورية العلاقة الإنتاجية الاجتماعية أمر منطقي يكرس لا محالة سيرورة اخضاعها.

الخامس عشر. الهوامش:

(1) يشرح لنا كارل ماركس أن تلبية حاجات الأفراد كفعل يتحقق بالعمل يؤمن ارتباطات معقدة على مستوى العلاقة الاجتماعية فترجيح الكفة لفئة من الناس تملك وسائل الإنتاج معناه التأكيد على ترويض للفعل الإنساني واخضاعه للهيمنة والسيطرة (...). أنظر، كارل ماركس، فريدريك أنجلز، الإيديولوجيا الألمانية، ترجمة فؤاد أيوب، بيروت، دار الفارابي، ط1، 2016، ص 56.33

(2) يتحدث ماركس عن التناقض الذي يصل إلى ذروته، فالطبقة البرجوازية التي تسير نحو تركيز ثروتها وتركيم رأس مالها عبر استغلال قوة العمل والسيطرة عليها سياسيا وأيديولوجيا، وتتحرك الطبقة العاملة نحو تنظيم نضالها الاقتصادي وكفاحها السياسي لتتمكن من الاستيلاء على السلطة ونفي الطبقة البرجوازية وذلك ما يؤكده كارل ماركس بأن الهدف الأخير للطبقة العاملة هي الاستيلاء على السلطة السياسية. للمزيد من الاطلاع راجع: نيكوس بولانتزاس، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة عادل غنيم، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، طبعة كاملة، 1989، ص 54. ومن ثم فإن الصراع القائم بين الطبقتين يؤدي إلى نفي الطبقات بعضها البعض، ويؤكد ذلك ماركس بقوله: "وكل منهما يستبعد الآخر. فالعامل يرى في الرأسمالي نفي وجوده والعكس بالعكس، وكل منها يحاول أن يسلب الآخر وجوده". للمزيد من الاطلاع راجع: كارل ماركس. مخطوطات كارل ماركس 1884. مرجع سابق. ص 87.

(3) هيربرت ماركيز، العقل والثورة: هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية، ترجمة فؤاد زكريا، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979، ص 268.

(4) يقول بولانتزاس : أن الوظيفة الأساسية للدولة تتمثل في كونها الضابط المنظم "régulateur" الذي يحفظ توازن التركيبة الاجتماعية، ويضمن استمرار النظام الرأسمالي، (...). وأن الدور النظامي الذي يسميه "تأثير العزل" "Effet d'isolement"، وهو الأثر الذي يفصل بين مختلف العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، بحيث يعمل على عزل النضال الاقتصادي للطبقة العاملة عن كفاحها السياسي. وهذا العزل، حسب بولانتزاس، يساهم في تخفيف حدة التوترات والصراعات، ويجعل الاستغلال يبدو كما لو

عن بعض المؤشرات لتحليل شروط إخضاع قوة العمل في الجزائر..... عبد المومن فؤاد،
بشائنية سعد

أنه مسألة فردية تتعلق بقوة العمل أو العامل نفسه، وليس نتيجة لتنظيم طبقي أوسع،
انظر، نيكوس بولانتزاس، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية. مرجع سابق، ص 48.
(5) يشير فيبر في حديثه على ارتباط نشاط اقتصادي رأسمالي بروح دينية أخلاقية متلازمة في
نموه ويؤكد على ذلك من خلال الإحصائيات المهنية التي أجراها الإحصائيات ويرى أنه في
بلد تتعايش فيه طوائف دينية متعددة، إن رجال الأعمال وأصحاب الحيازات
الرأسمالية، (..)، هم بشكل غالب من الطائفة البروتستانتية ويقول أيضا : أن المسألة لا
تكمن في مصدر الرأسمال، بل نمو روح الرأسمالية، أنظر، ماكس فيبر، الأخلاق
البروتستانتية وروح الرأسمالية، ترجمة محمد علي مقلد، بيروت، مركز الانماء القومي،
ص 16. ص 37.

(6) يرى ألتويسر أن تلك الأجهزة التي ترتبط بالدولة تحمل طابعا مزدوجا؛ فهي تبدو في
الظاهر مؤسسات تقدم خدمات اجتماعية وتربوية وصحية ونضالية وغيرها، بينما تكمن
وظيفتها الحقيقية في تعزيز سطوة الطبقة السائدة، بيد أن إضفاء صفة الشمولية
والمصلحة العامة على هذه المؤسسات يمكنها من وظيفتها الإيديولوجية في يد الطبقة
المسيطرة. أنظر، لويس ألتويسر، تأهيل إلى الفلسفة للذين ليسوا بفلاسفة، ترجمة
إلياس شاكر، بيروت، دار الفارابي، ط 1، 2017، ص 175.

(7) نيكوس بولانتزاس، نظرية الدولة، ترجمة مشال كيلو، بيروت، التنوير للطباعة والنشر،
ط 2، 2010، ص 35.

(8) يؤكد برنامج طرابلس على أن الرأسمالية تؤدي الى فوضى السوق ودعم التبعية...، انظر
جبهة التحرير الوطني، النصوص الأساسية 1954-1962، برنامج طرابلس، جوان 1962،
وزارة الاعلام والثقافة 79، ص 86، كما أكد ميثاق الجزائر 64 على خطورة البورجوازية
البيروقراطية التي اعتبرها أخطر من اية قوة اجتماعية أخرى في البلاد...انظر جبهة
التحرير الوطني ميثاق الجزائر 1964، مجموعة النصوص المصادق عليها من المؤتمر
الأول لحزب جبهة التحرير، مطبعة النصر قسنطينة، د.ت، ص 35.

(9) وهذا ما يؤكده محمد السويدي حينما يقول أن التسيير الذاتي باعتباره من الديمقراطية
الاقتصادية لا ينمو ويتطور إلا في الحالة التي يتزايد فيها تسيير العمال ويتناقص التدخل
البيروقراطي (..) ما يفسح المجال للبيروقراطية ذات النظام المركزي في التسيير، أنظر،
محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري: تحليل سوسيولوجي لاهم مظاهر

التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص122.

(10) إن القسم الأكبر من الرعيل الأول للطبقة العاملة انفصل وانتقل، (...) الى مواقع اشرافية كمراقبين، او مشرفين.... الخ، انظر، Saïd chikhi, la classe ouvrière aujourd'hui en Algerie, in les temps modernes, n432,433, juillet-aout, 1982, p. p60,61.

(11) لم يكن الخيار نحو تسير ذاتي في القطاع الصناعي يشجع على تنمية اقتصادية، إن الوحدات الصناعية التي تم هجرها من قبل المستوطنين الفرنسيين بقيت مهجورة، أما المشاريع الصناعية الأخرى التي تسيروها الشركات الأجنبية والتي استحوذت على معظم الوحدات الصناعية منها أدت إلى تحقيق تراكم مبدئي على حساب القطاع العمومي المسير ذاتيا، فبنية العمالة في هذه المؤسسات تميزت بتأهيلها هناك (47.1) من العمال المؤهلين، و 70% من المؤهلين والمتخصصين، و 21.6% فقط من العمال اليدويين (عكس القطاع المسير ذاتيا الذي يحوي على بنية التأهيل ضعيفة و غير موصوفة من حيث انخراطها في أنشطة رثة مثل لمراقبة، سائقين، ان هرم العمال الجزائريين يتسع كثيرا في القاعدة (47.5) من العمال اليدويين، أي ما ليضيق في القمة 15.3% من عامل مؤهل)، ينظر سفير ناجي، محاولات في التحليل الاجتماعي: التشغيل، الصناعة والتنمية، ترجمة الأزهري بوغنبوز، الجزائر، طبعة مشتركة بين المؤسسة الوطنية للكتاب وديوان المطبوعات الجامعية، ج2، 1984، ص ص 170-181.

(12) يعبر أحمد هني هنا أن بالرغم من أن الطبقة العاملة هي القادرة على توجيه الإنتاج والاقتصاد إلا أنه في حالة الجزائر تم استبعادها تدريجيا منذ ان استقرت الدولة بعد الاستقلال، و قد كان للتغيب القوى للقوى السياسية المعبرة عن الطبقة العاملة أثره في تراخي عمليات التنمية و استشراف الفساد فيها، اذ بالرغم من الأصول الشعبية بجهة التحرير الوطنية الجزائرية، الا أن ذلك لم يقيها خطر التغلغل المستمر للبرجوازية الكبيرة بين صفوفها و في محاولة الدولة للتمايز عن كلا الطبقتين بدأ تخليق طبقة اجتماعية جديدة هي البرجوازية البيروقراطية، كانت اقرب للبرجوازية الكبيرة من حيث استناد كليهما على قاعدة التنمية الرأسمالية تشاركهما في العداء للطبقة العاملة"، انظر، أحمد هني، الإجراءات الاقتصادية الأخيرة في الجزائر وأبعادها الاجتماعية، ندوة حول إجراءات

عن بعض المؤشرات لتحليل شروط إخضاع قوة العمل في الجزائر..... عبد المومن فؤاد،
بشائية سعد

الإصلاح الاقتصادي بالجزائر، مصر، مركز البحوث العربية للدراسات والنشر، 1988،
ص18.

(13) يؤكد أحمد هني على أن استبعاد الطبقة العاملة مر على عدة مستويات؛ نحددها بإيجاز
في التالي:

إدراك الدولة الجزائرية المبكر لخطر انتشار المبادرات العمالية في إدارة المشاريع الاقتصادية
الصناعية (...) القيام من خلال موقفها المتشدد بإقصاء العمال من المشاركة في رسم
السياسة الاقتصادية، وأصبحت القرارات تُتخذ بعيدا عن مصالحهم؛ (...) إخضاع
النقابات الرسمية لرقابة الحزب الحاكم، وتحجيم دورها على تعبئة الجماهير لدعم
برامج الحكومة (...). أنظر، أحمد هني، المرجع السابق، ص. ص 19، 18.

(14) يعبر محمد حربي أن السلطة تميزت بوجود مجموعات عسكرية ذات امتيازات فيها، وأن
جبهة التحرير الوطني وضعت نظاما معيناً أقصى كل التكوينات السياسية المختلفة (...)
وهو ما أدى بجبهة التحرير الوطني من أن تعزل وتصفى أي قوة سياسية أخرى تنافسها
على مشروعية الحكم، بل وأكثر من ذلك، استطاعت جبهة التحرير أن تضم وتحفظ
بداخلها ذلك التعايش للطبقات المتناحرة (...). كفاءات اجتماعية سكانية في مجموعها،
وليس كاتتماءات طبقية تحمل وعيا موضوعيا خاصا بها، أنظر. Mohamed Harbi.
L'expérience 62-65. Sa portée, ses limites, in les temps modernes, n432, 433,
juillet aout 1982.p.35.36.

(15) عرفت هذه الاشتراكية بنمو قاعدة صناعية هدفها تحقيق نمو متسارع، وفق نموذج
وضعه عالم الاقتصاد السياسي الفرنسي ديستان دو بيرنيس. أنظر، مغنية الأزرق، نشوء
الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي. السياسي، ترجمة سمير
كرم، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ط1، 1980، ص12 .

(16) عبد اللطيف بن أشهبو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962. 1980، الجزائر،
ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص ص 46. 54.

(17) فإذا كانت العلاقة الاستعمارية قد قامت على إخضاع السكان النشيطين لمتطلبات
الحاجات الزراعية المعدة للتصدير للسوق العالمي من خلال الاستغلال المكثف للعمال
الزراعيين في المزارع الكولونيالية، فإن قوة العمل خارج هذا القطاع بقت مهددة تماما
وفق نظام استغلالي ما قبل رأسمالي يسحب الى محيطه كل الأيدي العاملة المرشحة
للعمل التي لم يتم استغلالها في إطار واضح لشكلية العلاقة الاجرية ليتم تسخيرها عند

الحاجة كيد عاملة بديلة ومؤقتة توظف موسميا لحاجات أصحاب المزارع، انه استغلال موازي لقوة العمل دون وجه حق لا يعتمد على شكلية العلاقة الأجرية وما يترتب عنها من هيكلية بنائية لنظام العمل. إن هذا الشكل من الاستغلال باعتماده على تطوير قطاع زراعي حديث عالي الإنتاجية دون تكثيف ودمج في استخدام قوة العمل في منظومة العمل الرأسمالية زاد من حدة الاخضاع لقوة العمل ليس لتلك التي يستغلها مباشرة في مزارعه بل التي يهدرها ويسيء استخدامها كقوة عاملة بطالة أو تلك التي تعمل بشكل مؤقت دون أي تغطية مادية وقانونية تمكنها من تجديد قوة عملها.

(18) كانت عملية النزوح الريفي " سنة 1966 تقدر بـ 31%، وأصبحت سنة 1987 تقدر بـ 50% كما ارتفع في نفس الفترة عدد التجمعات الحضرية من 211 إلى 447 وانقلبت مدن إلى عواصم صناعية(..) ولقد أدت هذه الحركة إلى انخفاض نسبة العمل الزراعي من 50,6% سنة 1966 إلى 29,5% سنة 1977 ثم إلى 17,5% سنة 1987. وفي المقابل فقد ارتفعت نسبة العمل الصناعي والعمل في البناء والأشغال العمومية ارتفاعا كبيرا إذ انتقل العاملين في هذين القطاعين من 242.500 سنة 1966 إلى 1,209,000 سنة 1987"، أنظر، جمال غريد، "العامل الشائع: عناصر الاقتراب من الوجه الجديد للعامل الصناعي الجزائري"، مجلة إنسانيات. العدد 01، ربيع 1997، وهران، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية. ص 9.

(19) Gerard destannes de Bernis, étude sur les économies maghrébines, l'économie algérienne depuis l'indépendance, in l'annuaire de l'Afrique du nord 1969, cnrs, paris 1970,

(20) يصف عبد القادر جغلول حال الدولة الناشئة التي كانت تحتاج إلى سد الثغرات في الإدارة" مثل ساعي البريد الذي كان يستطيع أن يكون تاجرا هذا الأخير أو العامل الصناعي يستطيع أن يكون وكيل مكتب أو رئيس مصلحة"، أنظر، عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث : دراسة سوسيولوجيا، ترجمة فيصل عباس، بيروت دار الحداثة، ط2، 1982، ص 228.

(21) يؤكد المنصف وناس حقيقة أن التنمية الصناعية تحتاج إلى نظام تعليمي يتوافق معها ويتمشى مع متطلباتها، والحال أن التناقض الكبير هو محاولة إرساء أو خلق قاعدة صناعية في مجتمع تقدر "نسبة أميته 80% سنة 1962م" أنظر، المنصف وناس، الدولة

عن بعض المؤشرات لتحليل شروط إخضاع قوة العمل في الجزائر..... عبد المومن فؤاد،
بشائية سعد

والمسألة الثقافية في الجزائر : دراسة في التغيير الثقافي والاجتماعي، أليف للدراسات
والنشر، ج2، دس، ص 58.

(22) يشير في هذا الشأن المنصف وناس أن ربط الاستقلال الوطني بالتنمية الصناعية
التكنولوجية دون حساب للمسألة الثقافية ومن ثم فإن هذا التعجيل ينجر عنه هيمنة
ثقافية للتنمية الحديثة لأنها تحمل قيمها معها على حساب هشاشة الثقافة المحلية هذا
ما يزيد الأمر صعوبة لعدم قدرتنا على دمج الثقافة المحلية في أي سياق تنموي وهكذا
تبدو الهوية التنموية في الجزائر مزدوجة، تعبر على حداثة منقوصة وتراثية محدودة في
نفس الوقت". أنظر المنصف وناس، مرجع سابق، ص 151.

(23) يؤكد عبد القادر جغلول في هذا الشأن يقول : "إن وضع فلسفة باسكال "الأفكار" في
برنامج الصفوف النهائية ليس مضادا فقط لمبدأ ديمقراطية مضمون التعليم، بل كذلك
لإدارة تطوير التعليمي العلمي والتقني"، أنظر، عبد القادر جغلول، مرجع سابق، ص
244.

(24) وهو وصف قريب من السلطة التي يصفها عدي الهواري بـ "السلطة الأبوية الجديدة"،
أنظر، lahouari.A. Algérie chroniques d'une expérience postcoloniale de
modernité. Alger : éditions barzakh. 1912.p30.

(25) تم اغتيال النقابي عبد الحق بن حمودة على سبيل المثال في اوج صعوده السياسي
باعتباره أمين عام إ.ع.ع.ج من (1990 الى 1997) في سنة 97 في ظروف أمنية صعبة

(26) وتوصف كذلك "بالدولة المنهارة" وصف نعته رئيس الحكومة الأسبق محمد بن بيتور،
وترتبط الدولة المنهارة بالعوامل التالية : انعدام دولة القانون - غياب الدولة - الاقتصاد في
انهيار - غياب شرعية الدولة - هشاشة بني المجتمع...لمزيد من الاطلاع انظر، Ahmed
Benbitour , Les élites algériennes face à la crise : une réflexion et un
programme, in TAIEB, Hafsi, op.cit, pp180-181

(27) يقر نور الدين قريم أن حرية الاستثمار بقت مكبلة لغاية قانون الاستثمار لسنة 1993،
انظر، Nordine Grim, Entrepreneurs, pouvoir et société en Algérie éditions
CASBAH,Alger2012,p26.

(28) من حيث المبدأ مؤسسات كبيرة ذات رأسمال عضوي يتطلب جهودا كبيرة واستثمارات
ضخمة من أجل النهوض به، كما حاولت "حكومات أويحيى" المتعاقبة أنداك إيهامنا به
بعد تجميد نشاط مركب الحجار للحديد والصلب، ووضع كوادره تحت طائلة تجريم

التسيير وايداع المئات منهم في السجن وانتهاء علاقة العمل التي تربطهم بالمؤسسة العمومية، ليتم تحرير المركب من القوى الفعالة على المستوى المطلي والسياسي في كبح ومنع عملية السطو والتخريب هذه.

(29) إلا إذا أمكن تفكيك الأنشطة فيها وتمكين رؤوس الأموال الأجنبية من الاستحواذ عليها كما حدث في الصناعة الميكانيكية وغيرها...

(30) إن منطق العلاقة الإنتاجية في المنظومة الرأسمالية كما تحدث عليها ماركس (انفصال في علاقة الملكية والتملك الفعلي) في المجتمعات الغربية لا تستجيب لنفس المنطق في الجزائر، فمنطق اشتغال الرأسمالية الكولونيالية تستجيب أولاً لإحداث تنمية في المركز (فرنسا) مقابل تكريس التخلف والتبعية في الأطراف (الجزائر)، وهذا ما أبقى الرأسمالية في الجزائر متأزمة ومحتجزة أو في مراحلها الجنينية والوضع كله يسفر على "رأسمالية شكلية"، أنظر عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر: محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1962-1983، ترجمة نخبة من الأساتذة، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979، ص 125. وبالإضافة أن الرأسمالية الكولونيالية أنتجت التخلف وحجزت من تكوين طبقة حية تستجيب للعلاقة الاقتصادية يؤكد ذلك عدي الهواري يقول: "لا ينتج التخلف عن الوعي السياسي لطبقة مرشحة لأن تهيم عن العالم، لكنه ينتج عن منطق اشتغال الرأسمالية الموضوعي"، أنظر، عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي 1960-1983، ترجمة جوزيف عبد الله، بيروت، دار الحداثة، ط1، 1983، ص 198.

(31) يقترب جيرار أدام من خلال النقاش الأكاديمي حول أبحاث سيرج مالييه عن الطبقة العاملة الجديدة من تأكيد ما ذهب إليه الان توران حول نعت الطبقة العاملة على أنها أقرب إلى "ارستقراطية تقنية" من حيث ملمحها الأخذ في التشكل بشرائح مهنية ومهاراتية غير التقليدية التي تندمج بها الطبقة العاملة عموماً، والتي أصبحت من منظوره ليست بتلك الطبقة ذات المواصفات التي تم تحديد المفهوم من خلالها منذ زمن ماركس، بل أصبحت تحمل صفات التبرجز أكثر للتغيرات الحاصلة على مستوى شروط وجودها من جهة، ولما لها من مقومات واستعدادات تبعدها عن حقيقتها التاريخية في ادراكها لذاتها من جهة أخرى... انظر، Gerard Adam, Introduction à un débat sur la nouvelle classe ouvrière, Revue française de science politique Année 1972 22-3 p 510.

عن بعض المؤشرات لتحليل شروط إخضاع قوة العمل في الجزائر..... عبد المومن فؤاد،
بشاينية سعد

(32) يقول بن أشهنو: "إن لاقتصاد الجزائري يتلقى قوته المحركة من الخارج، فهو محط رأسمالية خاضعة تجاريا وماليا وتقنيا"، أنظر، عبد اللطيف بن أشهنو، تكون التخلف في الجزائر، مرجع سابق، ص 496.

(33) انظر سعيد شيخي، مرجع سابق، ص 61.

(34) يقول سعيد شيخي في هذا الشأن: "أن العمل يحتل شيئا فشيئا مكانة هامشية إذ يفقد كل المسيرين والدولة الموارد الثقافية التي تؤهلهم توجيه كل مجالات الحياة الاجتماعية نحو العمل... وإذا كان الحال على هذه الكيفية فذلك يرجع إلى أن الشعبوية حاصرت كل إمكانية لانبعث طبقات اجتماعية أخرى قادرة على أن تكون موجه حقيقي لتغيير تاريخي"، أنظر، محمد بشير، الثقافة والتسيير في الجزائر : بحث في تفاعل الثقافة التقليدية والثقافة الصناعية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 1، 2017، ص 81.

(35) إن أقرب وصف لخصائص العامل الجزائري هو الوصف الذي ألحقه به جمال غريد صورة للعامل اصطلاح على تسميته "بالعامل الشائع" وهو العامل الذي تطبع ممارساته وتمثلاته القيم المحلية، فهو يتفاعل في بيئة العمل بخصائص الثقافة الدينية، ليس له مناورات عقلانية يوظفها في تحقيق أهدافه و ليس لها معارف تقنية يستخدمها لفرض سلطته، فهو لامبالي عموما بالتصنيع لأنه يربطه بالثقافة الرأسمالية الليبرالية الاستعمارية، فهو حسب غريد ليس له إستراتيجية إيجابية أو هوية و انتماء حقيقي للمصنع، و غيابه و سلوكه سلبي و خضوعه مبالغ فيه، أنظر، جمال غريد، مرجع سابق. ص ص 16، 17.

السادس عشر. قائمة المراجع:

- المواثيق والمراسيم

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جبهة التحرير الوطني، مجموعة النصوص المصادق عليها من المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير، مطبعة النصر قسنطينة، د.ت.

2-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جبهة التحرير الوطني، ميثاق الجزائر 64، مجموعة النصوص المصادق عليها من المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني، الجزائر، مطبعة جريدة النصر(قسنطينة)، 1964.

3-جبهة التحرير الوطني، النصوص الأساسية 1954-1962.

4-برنامج طرابلس، جوان 1962.

- 5-وزارة الاعلام والثقافة 79.
- 6-أحمد هني، الإجراءات الاقتصادية الأخيرة في الجزائر وأبعادها الاجتماعية، ندوة حول إجراءات الإصلاح الاقتصادي بالجزائر، مصر، مركز البحوث العربية للدراسات والنشر، 1988.
- 7-المنصف وناس، الدولة والمسألة الثقافية في الجزائر: دراسة في التغيير الثقافي والاجتماعي، أليف للدراسات والنشر، ج2، دس،
- 8-جمال غريد، "العامل الشائع: عناصر الاقتراب من الوجه الجديد للعامل الصناعي الجزائري"، مجلة إنسانيات. العدد01، ربيع 1997، وهران، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية.
- 9- سفير ناجي، محاولات في التحليل الاجتماعي: التشغيل، الصناعة والتنمية، ترجمة الأزهر بوغنبوز، الجزائر، طبعة مشتركة بين المؤسسة الوطنية للكتاب وديوان المطبوعات الجامعية، ج2، 1984.
- 10-عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجيا، ترجمة فيصل عباس، بيروت دار الحداثة، ط2، 1982.
- 11-عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962 . 1980، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.
- 12-عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر: محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1962-1830، ترجمة نخبة من الأساتذة، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979.
- 13-عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي 1960.1830، ترجمة جوزيف عبد الله، بيروت، دار الحداثة، ط1، 1983.
- 14-كارل ماركس، فريدريك انجلز، الإيديولوجيا الألمانية، ترجمة فؤاد أيوب، بيروت، دار الفارابي، ط1، 2016.
- 15-لويس ألتوسر، تأهيل إلى الفلسفة للذين ليسوا بفلاسفة، ترجمة إلياس شاكر، بيروت، دار الفارابي، ط1، 2017.

عن بعض المؤشرات لتحليل شروط إخضاع قوة العمل في الجزائر..... عبد المومن فؤاد،
بشايينة سعد

- 16-ماكس فيبر، الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، ترجمة محمد علي مقلد، بيروت، مركز الانماء القومي.
- 17-محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري: تحليل سوسيولوجي لاهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984.
- 18-محمد بشير، الثقافة والتسيير في الجزائر: بحث في تفاعل الثقافة التقليدية والثقافة الصناعية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 2017.
- 19-مغنية الأزرق، نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي السياسي، ترجمة سمير كرم، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ط1، 1980.
- 20-نيكوس بولانزاس، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة عادل غنيم، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، طبعة كاملة، 1989.
- 21-نيكوس بولانزاس، نظرية الدولة، ترجمة مشال كيلو، بيروت، التنوير للطباعة والنشر، ط2، 2010.
- 22-هربرت ماركيزوز، العقل والثورة: هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية، ترجمة فؤاد زكريا، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979.
- . الكتب باللغة الأجنبية:
- 23-Gerard Adam, Introduction à un débat sur la nouvelle classe ouvrière, Revue française de science politique Année 1972 22-3 .
- 24-Nordine Grim, Entrepreneurs, pouvoir et société en Algérie éditions CASBAH,Alger2012.
- 25-Ahmed Benbitour , Les élites algériennes face à la crise : une réflexion et un programme, in TAIEB, Hafsi, op.cit.
- 26-lahouari. A. Algérie chroniques d'une expérience postcoloniale de modernité. Alger : éditions barzakh. 1912.
- 27-Gerard destannes de Bernis, étude sur les économies maghrébines, l'économie algérienne depuis l'indépendance, in l'annuaire de l'Afrique du nord 1969, cnrs, paris1970.

- 28 Mohamed Harbi. L'expérience 62-65. Sa portée, ses limites, in les temps modernes, n°432,433, juillet-août 1982.
- 29 Saïd Chikhi, la classe ouvrière aujourd'hui en Algérie, in les temps modernes, n°432,433, juillet-août, 1982